أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/03/21م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

فصائل المقاومة تدعو لرفع الشرعية عن عباس 3

البردويل لـ "قدس برس": الاحتلال يتحمل معاناة غزة حتى لو كان عنوانها عباس..... 4

عباس و"خرف" الثمانين.. ما هذا "الهذيان" السياسي؟..... 6

الحكومة تطالب حماس بتسليم قطاع غزة دفعة واحدة..... 9

قيادي فتحاوي يدعو لتشكيل جبهة إنقاذ وطني..... 11

مجدلاني : امام حماس فرصة تاريخية للانتقال الى مربع الوحدة الوطنية 12

الحمدالله يتراجع عن اتهام إسرائيل.. تبنى رواية فتح بالانفجار..... 13

خطاب عباس.. غزة إلى الأصعب والمصالحة "تنهار"..... 14

وول ستريت جورنال: تعليقات عباس بحق فريدمان تظهر صعوبة مهمة واشنطن بعملية السلام 17

طيران مروحي دولي يحلق في سماء رفح المصرية للمرة الأولى..... 18

البردويل: معلومات مهمة بشأن التفجير بيد الحمد الله..... 19

عباس يُعِد للانسحاب كلياً من غزة ومصر تتدخل 22

محللون يتوقعون ان يوسع الرئيس عباس "الاجراءات العقابية على غزة"..... 25

شعث: التسريبات حول تأجيل صفقة القرن تثبت ما تعلنه وتفعله واشنطن 27

حماس وفتح.. التصعيد لماذا وإلى أين؟!..... 28

عباس وغزة.. غياب العقل والسقوط في الهاوية..... 32

المصالحة الفلسطينية الصفرية 35

لماذا خَرَجَ الرئيس عباس عن الأعرافِ الدبلوماسيّة ووَصف السَّفير الأمريكي بـ"ابن الكَلب"؟ وهل يُعقَل أن يُصعِّد غَضبَه ضِد أمريكا و"حماس" في الوَقتِ نَفسِه؟ وما ذَنب مِليونَين من أبناء القِطاع حتى يَدفَعون ثَمن هذا الغَضب؟ وهل تَدهور حالَتُه الصِّحيّة سَبب فَلَتان أعصابه؟..... 37

في منهج تقدير الموقف 40

خليل الحيّة: الانفجار بغزة قادم... وسنوجهه نحو إسرائيل (مقابلة) 44

بحر : عباس مُغتَصِب للسلطة وإجراءاته الإجرامية لعزل غزة وإفشال المصالحة..... 50

نافعة: عباس استغل حادثة موكب الحمد الله وأطلق أحكامًا مسبقة..... 56

صفقة القرن والمصالحة والانتخابات من وجهة نظر الفلسطينيين 58

فصائل المقاومة تدعو لرفع الشرعية عن عباس

غزة – فلسطين أون لاين 20\3\2018

دعت فصائل المقاومة في غزة شعبنا وقواه الحية لرفع الشرعية عن رئيس السلطة محمود عباس والتصدي لما وصفته باختطافه السلطة ومؤسساتها ووقف تفرده بالقرار الوطني.

واستهجنت الفصائل في مؤتمر مشترك عقدته بمدينة غزة الثلاثاء، ما ورد في خطاب عباس أمس ووصفته بالرديء على المستويين اللفظي والمضمون، معتبرة أن هدفه تضليل العدالة وقطع الطريق على مجريات التحقيق بحادثة التفجير التي استهدفت موكب رئيس الحكومة في قطاع غزة.

واعتبرت أن المستهدف الأساس من العقوبات التي يهدد بها عباس هو رأس المقاومة الفلسطينية وإفشال مسيرة العودة.

وقال متحدث باسم الفصائل خلال المؤتمر: "نرفض اتهام رئيس السلطة لحركة حماس بوقوفها خلف تفجير موكب الحمد الله، ونؤكد أنه باطل، وكان الأولى بالسلطة الإيعاز لشركتي جوال والوطنية التعاون الكامل مع الاجهزة الأمنية للكشف عن المتورطين بدل إخفاء الحقائق".

وتابع "ندعو مصر لوقف قرارات عباس اللامسؤولة ونؤكد حرصنا على إتمام المصالحة وإنهاء الانقسام ونرفض اتهامه لحماس بالوقوف خلف التفجير".

وأكد أن غزة تمثل حاضنة المشروع الوطني وليست عبئا عليه، محذرا من إقدام رئيس السلطة على فرض عقوبات جديدة على قطاع غزة، تزيد من المعاناة في القطاع وتدفع الضفة للانفصال عن غزة.

ودعت الفصائل الرئيس عباس للتراجع فورا عن العقوبات ووقف التهديدات التي وصفتها بـ "الممجوجة" التي لا تخدم المصالحة الوطنية وتمثل أجندات مشبوهة.

وحثت العقلاء في حركة فتح والفصائل لتشكيل جبهة موحدة لمواجهة كل القرارات والعقوبات التي فرضها عباس ضد قطاع غزة.

البردويل لـ "قدس برس": الاحتلال يتحمل معاناة غزة حتى لو كان عنوانها عباس

غزة (فلسطين) . خدمة قدس برس 20\3\2018

أكد عضو المكتب السياسي في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" صلاح البردويل، أن "الاحتلال هو من يتحمل مسؤولية المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة، حتى لو كان عنوان هذه المعاناة عقوبات جديدة يفرضها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس".

وأوضح البردويل في حديث مع "قدس برس"، أن "إعلان محمود عباس، وهو جزء من منظومة الاحتلال الأمنية والسياسية، عن إجراءات عقابية جديدة ضد قطاع غزة، هو محاولة من عباس للفت أنظار العالم إليه، بعد شعوره بأن الاحتلال والأمريكيين يبحثون عن بديل له من داخل السلطة".

واعتبر البردويل أن "عباس اختار التوقيت الخطأ لتصعيد حربه على قطاع غزة، إذ أن المجتمع الدولي كله يخشى من أنها على أبواب انفجار شعبي في وجه الاحتلال .. ولذلك فهو معني بالتهدئة وليس بمزيد من صب الزيت على النار".

وأكد البردويل، أن "الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ينتظر نوع العقوبات الجديدة التي يجري الاعداد لها، وسيواجهها بكل قوة ممثلة في الاحتلال باعتبارها أصل الداء".

وأضاف: "كل الوقائع على الأرض لا تشير إلى أن الاحتلال معني بالحرب حاليا، لكننا حركة مقاومة، تهدف لتحرير أرضها ومقدساتها والدفاع عن شعبها، لدينا الشجاعة والاستعداد لمواجهة أي احتمالات مهما كانت قاسية".

وتابع: "بالتأكيد نحن لا نتمنى الحرب، فالأمور تتجه نحو الاحتواء لا الحرب، لكننا سنواجه الحرب إذا فرضت علينا وسيعلم العدو أن الألم الذي سيتحمله سيكون قاسيا".

على صعيد آخر، أكد "البردويل أن "حماس معنية بأي جهد سياسي دولي ضاغط من شأنه مساعدة الفلسطينيين على الحصول على حقوقهم".

وقال: "أي صوت عقلاني في العالم يريد أن يضغط على الاحتلال ليرحل عن أرضنا وسمائنا، نحن مستعدون للجلوس معه باستثناء الاحتلال".

وعما إذا كان ذلك يشمل الولايات المتحدة الأمريكية، قال البردويل: "أي صوت يريد أن يرفع عنا الحصار ويساعدنا على استرداد حقوقنا المسلوبة فلا نمانع من الجلوس معه بشرط أن لا يكون هذا الطرف مدخلا للتنازل كما فعلت منظمة التحرير مطلع تسعينيات القرن الماضي".

وأضاف: "مستعدون للحوار مع الإدارة الأمريكية لتحقيق أهدافنا الوطنية في التحرير، لكن حاليا ليست هنالك أي قنوات اتصال بيننا وبين واشنطن".

وأكد البردويل أن "حماس غير معنية بالخطة الأمريكية التي يجري الاعداد لها حاليا لأنها جزء من محاولة لتصفية القضية الفلسطينية".

وقال: "صفقة القرن التي يجري الاعداد لها هي امتداد لمسار أوسلو، بل تقزيم لهذا المشروع، وما رشح من هذه الصفقة حتى الآن، سواء نقل السفارة الأمريكية أو تخفيض مساعدات الأنروا واستهداف اللاجئين، وغيرها يؤكد أن هدفها إنهاء قضيتنا"، على حد تعبيره.

وكان الرئيس الفلسطيني قد قال في تصريحاته، مساء أمس الإثنين، إن "حماس تقف وراء الاعتداء على موكب رئيس الوزراء الحمد الله في غزة"، معلنًا رفضه لأي معلومات أو تحقيق تجريه الحركة حول محاولة الاغتيال.

وأشار عباس، إلى أنه قرر اتخاذ القرارات القانونية والمالية والشرعية كافة بحق قطاع غزة، على خلفية محاولة الاغتيال، دون مزيد من التفاصيل حول هذه القرارات.

و أعلنت الداخلية الفلسطينية في غزة (تديرها حماس) الثلاثاء الماضي، أن انفجارًا وقع أثناء مرور الموكب الذي يقلّ رئيس الوزراء والوفد المرافق له، عقب وصولهم للقطاع، في منطقة بيت حانون (شمالًا)، دون أن يسفر ذلك عن وقوع إصابات.

عباس و"خرف" الثمانين.. ما هذا "الهذيان" السياسي؟

غزة- المركز الفلسطيني للإعلام 20\3\2018

حالة من الهذيان السياسي.. وصف يمكن أن يطلق على الأجواء التي سيطرت على خطاب رئيس السلطة محمود عباس، مساء أمس الاثنين، وتجلى خلالها مدى الانحدار في لغة الخطاب السياسي، الذي وصل إليه من يدعي بأنه صمام الأمان للمشروع الوطني الفلسطيني.

عشرون دقيقة من "الكوميديا"، رشق خلالها عباس النار بكل الاتجاهات، (على طريقة أبطال أفلام الكابوي الأمريكية)، ممارسا أسوأ حالات المراهقة السياسية المتأخرة، مستخدما أقذع الأوصاف، في خطاب لا ينم إلا عن انزلاق بالمستوى السياسي، وكأننا أمام حالة إعلان حرب، أو التمهيد لتقبل خطوات قادمة خطيرة.

هل يليق هذا "التهريج" بعجوز قارب على التسعين، أما أنها موضة "التفحيط السياسي"؟

فالمتتبع لسياق الأحداث يجدها مسرحية هزلية ممجوجة، "فما بين الإعلان المفاجئ عن زيارة رئيس الحكومة رامي الحمد الله، ومدير المخابرات ماجد فرج، إلى غزة، ووصولهما واستهداف موكبهما، ساعات معدودة، كان خلالها الاتهام جاهزا، "وكأن يدا كانت تفجر ويدا كانت تخط البيان"، قبل أن يخرج علينا بالأمس "كبيرهم" في حفلة ردح سياسي، دون أن تخرج نتائج التحقيق الميداني ليوزع اتهامه باتجاه طرف ويبرِّئ أطرافا أكثر انتفاعا.

ما هذه اللغة السياسية، لـ"عجوز" قضى جل عمره بين السياسيين: ليصف سفير واشنطن لدى الاحتلال بالقول: "ديفيد فريدمان، ابن الكلب"، بينما هو نفس الشخص (عباس)، لم يفوت فرصة ليلتقي به شخصيا أو من خلال مبعوثيه بسفراء إدارة ترمب.

فيما يتساءل مراقبون إن كانت ثورة "العجوز الثمانيني" تصاعدت بعد أن كشف الغطاء السياسي عنه، فأراد لعنان مصطلحاته أن تنطلق، بينما في داخله يحاول أن يقدم خطاباً "تثويراً شعبوياً" يسبق مرحلة التخدير والقبول بصفقة القرن؟، يتساءل أحدهم متهكما عبر "الفيسبوك".

أما لغة "الكنادر والصرامي"، يا سيادة الرئيس، فتدل على مستوى الانحدار الذي وصل إليه "مشروعك الوطني"، يعلق الكاتب الصحفي فراس أبو هلال: " خطاب عباس هذا اليوم معيب ومؤسف، تركيز على

الصراع مع حماس، مقابل إشارات مقتضبة عن الصراع مع الاحتلال، وخفة بالكلمات لا تليق بمن يرى نفسه رئيسا للفلسطينيين".

أما عن تلك الاتهامات المعلبة الجاهزة، حيث لم يأت عباس بجديد، فقادة سلطته وفصيله سبقوه إليها، لكن لسان حال عباس: يقول "أنا أبو العنتريات والمصطلحات"، قبل أن يردد إسطوانته المشروخة: "حادث آثم حقير قامت به حركة حماس في قطاع غزة، هذا الحادث ليس غريباً عليهم، وليس خارجاً عن تقاليدهم وعاداتهم، فهم أول من اخترع في العالم العربي والإسلامي هذا النمط من الاغتيالات والقتل الذي بدؤوه في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، ولم يغيروا هذا السلوك الحقير".

فعلا لقد قطعت جهيزة قول كل خطيب، لم يبق لك يا سيادة الرئيس إلا أن تدعي "النبوءة"، ففي "بروتوكولات الخريفيين" كل شيء مباح، من أخبرك يا سيادة الرئيس أن حماس هي من دبرت أو فجرت، هل كشف الله لك الغطاء؟ أم أن "ماجدك" قد أومأ لك؟".

ذهنية الشباب الفلسطيني يا سيادة الرئيس لا تستوعب "خرف الثلاثينيات"، ولكن كل ما أذكره من مدرس التاريخ، أن بريق الثورات الفلسطينية، سطع بتلك السنوات على يد عز الدين القسام، يغرد كاتب صحفي، في سياق رده على اتهامات عباس، قبل أن يستسمح سيادة الرئيس بالانسياق وراء تلك الترهات: يقول متهكما "أود تذكيرك يا أبا مازن، بأن دماء الشهيد أحمد جرار لم تجف بعد، وهي تلعن الخائنين".

ذاك الذي يعد فلسطين مزرعة له، لا تنتهي أحلام يقظته: "بصفتي رئيساً للشعب الفلسطيني، قررت اتخاذ الإجراءات الوطنية والقانونية والمالية كافة، من أجل المحافظة على المشروع الوطني، ونحن بصدد فرض إجراءات عقابية جديدة ضد قطاع غزة"، إعلان يستحق التصفيق وهو ما أدته جوقة المطبلين، وقد احتسوا نخب الآلام، لمليوني فلسطيني بغزة.

ولن ينسى عباس أن ينهي خطابه قبل أن يوزع "صكوك الغفران"، بعد أن تجلى الإيمان في قلبه، يقول: "مصر تمارس النفاق في رعايتها للمصالحة، والإسلام بريء من حركة حماس وقادتها"، يعلق أحدهم "بركاتك يا شيخ"، لكن ماذا عن التنسيق الأمني.

أما عن كذبة المشروع الوطني كما وصفها الكاتب الصحفي عز الدين أحمد، قائلا: "أكبر كذبة يرددها محمود عباس هي حماية المشروع الوطني".

قبل أن يتساءل، هل يستطيع حماية طفل صغير من اعتداء مستوطن لتحمي المشروع الوطني، وهل بقي شيء اسمه مشروع وطني بعد أن مسخته أنت وزمرتك الفاسدة؟.

الحكومة تطالب حماس بتسليم قطاع غزة دفعة واحدة

رام الله – صفا 2018\3\20

طالب مجلس الوزراء الفلسطيني حركة حماس بتسليم قطاع غزة دفعة واحدة حتى تتولى الحكومة مسؤولياتها كاملة، محملا الحركة المسؤولية عن التفجير الذي استهدف موكب رئيس الحكومة رامي الحمد الله أثناء زيارته لغزة.

وأدان مجلس الوزراء بشدة خلال جلسته الأسبوعية التي عقدها اليوم الثلاثاء في مدينة رام الله ما وصفها بمحاولة الاغتيال الغاشمة التي تعرض لها رئيس الوزراء، ورئيس جهاز المخابرات العامة، ووكيل وزارة الداخلية، والوفد المرافق، في قطاع غزة صباح الثلاثاء الماضي أثناء التوجه لافتتاح مشروع معالجة مياه الصرف الصحي شرق بلدة جباليا شمال القطاع.

وشدد المجلس على أن استهداف الموكب عمل جبان لا يمثل ثقافة شعبنا، ولا أهلنا في غزة، واعتبر أن من يقف خلف هذه المحاولة، إنما يهدف إلى القضاء تماماً على الجهود المبذولة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية، ويخدم مباشرة أهداف الاحتلال الإسرائيلي.

وتساءل المجلس "إذا كان الحديث عن سلاح واحد وشرعية واحدة غير ذي صلة، فكيف لحكومة أن تستلم غزة ولا تقوم بتحمل مسؤولية الأمن فيها؟"، معتبرا أن حركة حماس تتحمل المسؤولية كاملة عن هذا الحادث الإجرامي المدان كحكومة الأمر الواقع في قطاع غزة، ومستنكراً إقدامها على إغلاق شركة الوطنية واعتقال عدد من موظفي شركة الوطنية وجوال للاتصالات في إجراء غير قانوني بحجة التحقيق.

وأكد استعداد الحكومة لتسلم مسؤولياتها كافة كاستحقاق وطني ومتطلب أساسي لنجدة غزة من المخاطر التي تحدق بها، وتفويت الفرصة على "إسرائيل" للاستمرار في الانقسام، وفصل قطاع غزة عن هذا الوطن.

يشار إلى أن وزراء الحكومة زاروا قطاع غزة مرات عديدة، وتمت إعادة أعداد من الموظفين القدامى لوزاراتهم في القطاع، وقامت حركة حماس بتسليمهم كافة الوزارات والهيئات والمعابر، فيما بقيت معضلتا الجباية الداخلية وملف الموظفين الحاليين كعقبتين أمام إتمام المصالحة.

من جانب آخر، أكد المجلس على أن الاجتماع الذي بادرت إليه الإدارة الأمريكية بحجة بحث الأزمة الإنسانية المتفاقمة في غزة وسبل تخفيفها، قد كشف حقيقة أن ما تسميه الإدارة الأمريكية "بصفقة القرن" هي مجرد خدعة لذر الرماد في العيون، وحرف الأنظار بهدف إتاحة المزيد من الوقت للحكومة الإسرائيلية

لاستكمال مشاريعها الاستيطانية وتهويد القدس وضمها، وترسيخ احتلالها بهدف القضاء على أي إمكانية ليس لإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، فحسب، وإنما لتصفية كافة قضايا الوضع النهائي والحيلولة دون إقامة أي كيان فلسطيني مستقل بأي شكل من الأشكال.

وأكد المجلس أنه يرحب بأية مشاريع لقطاع غزة على أن تمر هذه المشاريع من خلال الحكومة الشرعية.

وبخصوص الاعتراضات المقدمة من بعض الموظفين لإعادة النظر في قرارات إحالتهم إلى التقاعد المبكر، قال المجلس إن القرار بقانون رقم (17) لسنة 2017م بشأن التقاعد المبكر للموظفين المدنيين قد منح ميزات للموظف المحال إلى التقاعد بزيادة على النسب المستحقة للتقاعد مما يعني زيادة في رواتبهم التقاعدية، ويعفيهم من الاقتطاعات التقاعدية حتى بلوغ سن (60 عاماً) وبما يخلق لهم فرص عمل جديدة في مجالات متعددة ويوفر الحياة الكريمة لهم.

وأشار إلى أن قرارات التقاعد قد جاءت لأسباب مهنية وفي إطار عملية الإصلاح وبما تقتضيه المصلحة العامة للعمل، علماً بأن العدد الأكبر ممن صدر بحقهم قرارات الإحالة إلى التقاعد كانت بناءً على طلبهم، وأن بإمكان أي موظف التوجه إلى القضاء للاعتراض على قرار إحالته إلى التقاعد.

قيادي فتحاوي يدعو لتشكيل جبهة إنقاذ وطني

غزة – المركز الفلسطيني للإعلام 20\3\2018

انتقد عبد الحميد المصري عضو المجلس الثوري لحركة فتح خطاب محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية الذي توعّد غزة بمزيد من العقوبات ملوّحاً باتخاذ إجراءات قانونية ومالية.

وكان عباس قد أدلى أمس بخطاب أمام مجموعة من قيادات حركة فتح وشخصيات فلسطينية أخرى في رام الله، حمّل فيه حماس مسئولية محاولة تفجير موكب رامي الحمد الله رئيس حكومة الوفاق، ومنتقداً في الوقت ذاته مواقف مصر والولايات المتحدة الأمريكية تجاه سلطته.

وأضاف المصري لمراسل "المركز الفلسطيني للإعلام": "الرئيس عباس يمارس أقصى درجات العقوبات تجاه غزة من فترة طويلة بدءًا من الرواتب والكهرباء وحتى اليوم يهدد بعقوبات مالية واقتصادية" .

ودعا أهل غزة ممثلة بألوانها السياسية والأكاديميين ورجال المجتمع كافة إلى التحرك العاجل لتشكيل جبهة إنقاذ وطني وإسعاف حياة مليوني مواطن في غزة.

وتابع: "الكرة الآن بملعب غزة ليست الفصائل فقط بل كل المرتفعات الوطنية والأكاديمية لتشكيل جبهة إنقاذ وطني فهو يحسب أن غزة ليس لها أب ولازم تضرب على قفاها"، وفق تعبيره.

واستبعد المصري أن يكون انتقاد عباس لسفير أمريكا في "إسرائيل" تحديّاً للإدارة الأمريكية، مشيراً في الوقت ذاته أن انتقاده لموقف مصر يعبر عن عدم رضاه لدورها الوطني في الشهور الأخيرة خاصّة في ملف المصالحة.

مجدلاني : امام حماس فرصة تاريخية للانتقال الى مربع الوحدة الوطنية

رام الله / سما / 20\3\2018

أعلن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد مجدلاني أنه لا يزال أمام حركة حماس الفرصة التاريخية لالتقاطها والانتقال من مربع الانقسام إلى الوحدة.

وقال مجدلاني في تصريح لإذاعة "صوت فلسطين" الرسمية صباح اليوم الثلاثاء، إن أمام حماس خيارات إما اتخاذ موقف صريح وقرار واضح بما يخدم المشروع الوطني أو أنها تصر على الانقلاب ما سيضطر الرئيس محمود عباس لاتخاذ إجراءات للحفاظ على المشروع الوطني.

وأوضح أن على حماس إن كانت تريد التقاط هذه الفرصة أولا: أن تكشف عن من خطط ونفذ جريمة محاولة الاغتيال وثانيا تطبيق اتفاقات المصالحة رزمة واحدة

.وأشار مجدلاني إلى أن الوضع ما قبل محاولة الاغتيال يختلف عن بعد ذلك، لأننا نؤرخ لمرحلتين منفصلتين تماما بالتعامل مع ملف المصالحة.

الحمدالله يتراجع عن اتهام إسرائيل.. تبنى رواية فتح بالانفجار

لندن – عربي21 20\3\2018

تراجع رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمدالله عن موقفه من الجهة المسؤولة عن الانفجار الذي استهدف موكبه فور دخوله غزة في 13 آذار / مارس الجاري .

وخلال اجتماع له اليوم برام الله مع فريقه الوزاري تبنى الحمدالله رواية حركة فتح ورئيس السلطة محمود عباس بتحميل حركة حماس المسؤولية عن الانفجار .

وكان الحمدالله اتفق باتصال أجراه معه اسماعيل هنية فور الحادث أن المسؤول المباشر عن التفجير هو الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما أعلنه هنية فور انتهاء المكالمة مع الحمدالله .

وكان مدير جهاز المخابرات العامة ماجد فرج قال بعيد الحادث عن الجهة المسؤولة " إنه من المبكر اتهام أحد" ، وهو ما خالف به فرج حينها موقف الرئاسة الفلسطينية وقيادات بحركة فتح التي سارعت فور التفجير إلى اتهام حركة حماس بالمسؤولية.

وبدا الموقف الجديد والمتغير للحمدالله باجتماع مجلس الوزراء الذي أكد أن " حركة حماس تتحمل المسؤولية كاملة عن الحادث الإجرامي المدان كحكومة الأمر الواقع في قطاع غزة" .

كما طالب اجتماع الحكومة حركة حماس "بتسليم قطاع غزة دفعة واحدة"، مؤكدا "استعداد الحكومة لتسلم مسؤولياتها كافة كاستحقاق وطني ومتطلب أساسي لنجدة غزة من المخاطر التي تحدق بها، وتفويت الفرصة على إسرائيل للاستمرار في الانقسام، وفصل قطاع غزة عن هذا الوطن".

وأشاد المجلس "بالمواقف المسؤولة والشجاعة التي أبداها رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله، ورئيس المخابرات العامة اللواء ماجد فرج، في إتمام الهدف الذي ذهبا من أجله للقطاع، للتخفيف من معاناة شعبنا هناك".

خطاب عباس.. غزة إلى الأصعب والمصالحة "تنهار"

غزة – خاص صفا 20\3\2018

يُبدي محللون سياسيون كثيرًا من التشاؤم حيال الوضع في قطاع غزة المحاصر منذ 12 عامًا، إثر قرار الرئيس محمود عباس فرض عقوبات جديدة بعد اتهامه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالمسؤولية عن تفجير موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله.

ويجد المحللون في أحاديث منفصلة لوكالة "صفا" ضرورة لموقف أكثر جدية من الوسيط المصري في ملف المصالحة، في ظل تحديات خطيرة محدقة بالقضية الفلسطينية أبرزها "صفقة القرن".

وكان عباس قرر مساء أمس فرض "إجراءات وطنية ومالية وقانونية" ضد غزة، على خلفية استهداف موكب الحمد الله في 13 مارس الجاري أثناء توجهه لافتتاح محطة صرف صحي في شمال القطاع، مُحملًا حماس المسؤولية عن التفجير.

مرحلة أصعب بغزة

ويتوقع الكاتب أكرم عطا الله أن يتجه الوضع في القطاع إلى مرحلة أكثر صعوبة جراء الإجراءات الجديدة التي قرر عباس فرضها على غزة.

ويقول عطاالله لوكالة "صفا" إنه: "من الواضح أننا مقبلون على مرحلة أكثر صعوبة، فقد اتُخذت إجراءات منذ عام جعلت وضع غزة صعب، وفي ظل فشل المصالحة ستزيد الأزمة".

وفرض عباس قبل نحو عام إجراءات عقابية على غزة لإجبار حركة حماس على تسليم القطاع لحكومة الوفاق، وشملت خصم أكثر من 30% من رواتب موظفي السلطة، وتقليص الكهرباء، والتحويلات الطبية، وإحالة الآلاف إلى التقاعد المبكر الإجباري.

ويعتقد الكاتب عطاالله أن الإجراءات الجديدة التي قرر عباس اتخاذها "لن تؤدي إلى شيء مختلف"، على صعيد المصالحة الداخلية.

وعن جدوى اتخاذ مزيد من العقوبات ضد غزة، يقول الكاتب إن عباس يعتقد أن الإجراءات التي اتخذها العام الماضي جلبت حماس إلى طاولة المصالحة، ويمكن أن تؤدي المزيد منها إلى تقدم في هذا الملف.

ويلفت إلى أن خطوة عباس ضد غزة يمكن أن تكون لأبعاد أخرى خارجية مرتبطة بنية الولايات المتحدة العمل في غزة بعيدًا عن السلطة الفلسطينية، لكنه يؤكد أن ذلك لا يبرر العقوبات.

وعقدت الإدارة الأمريكية في 3 مارس الجاري مؤتمرًا حول الأزمة الإنسانية في غزة بمشاركة دول غربية وعربية و"إسرائيل"، فيما رفضت السلطة المشاركة.

وبشأن دور مصر راعية المصالحة، يشير الكاتب إلى التزام مصر الصمت حيال حديث عباس منذ أمس، في وقت مطلوب منها احتواء الموقف الذي يتدهور، وتكثيف تدخلها.

أما عن دور الفصائل الفلسطينية، فيرى عطاالله أنها "حجمها لا يؤهلها لدور أكبر في المصالحة، فتحقيق الوحدة يحتاج إلى قوة كبيرة، ولا تستطيع الفصائل التي تزن نحو 5% لعب ذلك".

ودعت فصائل المقاومة في غزة اليوم شعبنا وقواه الحية لـ"رفع الشرعية" عن عباس، والتصدي لما وصفته "اختطافه السلطة ومؤسساتها ووقف تفرده بالقرار الوطني"، وذلك بعد قراره فرض عقوبات على القطاع.

"قرارات تخدم ترمب"

ويُراد من إجراءات عباس ضد غزة "تشديد الخناق أكثر، الأمر الذي يمكن أن يؤدي لانفصال الضفة عن غزة بشكل كامل، ويُهيئ الأجواء لمشروع ترمب"، وفق المحلل السياسي مصطفى الصواف.

ويعتقد الصواف خلال حديثه لوكالة "صفا" أن "مخطط عباس لن ينجح؛ لأن القوى الحية والشعب سيقفون حائلًا أمام ترمب، فكيف أمام عباس".

ويرى الكاتب ألا فرص حقيقية لإنجاز المصالحة الداخلية في ظل وجود عباس.

ولا يُعول الصواف كثيرًا على الدور المصري في إعادة قطار المصالحة إلى السكة، إذ يطالب بعدم الطلب من مصر القيام بأكثر مما تقوم فيه.

ويضيف "الدور المصري مرتبط بمصالح وسياسات دولية، ولن تُعلن القاهرة في أي لحظة عن الجانب المعطل للمصالحة لأنها تريد أن تبقي ورقة المصالحة بين يديها حتى لا تنتهي إلى بديل آخر".

ويبدو الصواف أكثر إيمانًا بدور الفصائل خلال المرحلة الراهنة، ويقول إن "مواقفها تغيرت عما كانت عليه في السابق، وأصبحت تميل أكثر – على ما يبدو – لتشكيل قوة فلسطينية في مواجهة عباس وترمب".

وفي 12 أكتوبر الماضي، وقعت حركتا "فتح" و"حماس" اتفاقًا لتطبيق بنود المصالحة في القاهرة برعاية مصرية، ورغم تسليم حماس معابر غزة ووزاراتها للسلطة؛ إلا أن المصالحة تعثرت بسبب حديث الحكومة عن عدم تمكينها في غزة ورفضها صرف رواتب موظفي غزة.

إعلان انهيار المصالحة

ويمثل خطاب الرئيس أمس إعلانًا رسميًا لانهيار المصالحة، بعدما كانت تخشى الأطراف إعلان ذلك، و"تُبقي عملية إنهاء الانقسام شكلية منذ سنوات"، وفق ما يرى المحلل السياسي حسن عبدو.

ويشير عبدو في حديثه لوكالة "صفا" إلى أن العقوبات الجديدة ستؤزم الحالة في غزة وتقودها إلى مزيد من الانهيار، ولاسيما فيما يتعلق بالأوضاع المعيشية التي تمس المواطنين بشكل مباشر.

وكان المحلل السياسي يتوقع دورًا حاسمًا أكثر من الوسيط المصري بشأن المصالحة، وتقديم تسهيلات كفتح معبر رفح لإنهاء عزلة غزة وحصارها، في ظل الحديث عن نجاحات في العلاقة الثنائية مع حماس.

وعن دور الفصائل في محاولة إعادة الأمور الداخلية إلى نصابها، يقول عبدو إنها لم تكن جزءًا من المشكلة، وتسعى لأن تكون جزءًا من الحل، "لكن الملف ذهب إلى الإقليم وأصبح دوليًا أيضًا".

وبشأن تلميح الرئيس المتكرر لتعاطي حماس مع "صفقة القرن"، يلفت عبدو إلى أن الصفقة تسير بمعزل عن عباس وحماس، وعلى الجميع التنبه للمخاطر الكبيرة التي تواجه قضيتنا".

وول ستريت جورنال: تعليقات عباس بحق فريدمان تظهر صعوبة مهمة واشنطن بعملية السلام

أمد/ واشنطن: 20\3\2018

قالت صحيفة وول ستريت جورنال إن تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس أبو مازن، بحق المبعوث الأمريكى لإسرائيل، تسلط الضوء على المهمة الصعبة التى تواجه الولايات المتحدة فى التوسط للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وأضافت الصحيفة الأمريكية فى تقرير على موقعها الإلكترونى، الثلاثاء، أن عباس وصف السفير الأمريكى في تل أبيب، بأنه "ابن كلب"، فى إشارة جديدة على العلاقات المتوترة بين واشنطن والفلسطينيين والعقبات التى تواجه محادثات السلام.

وجاءت تعليقات عباس خلال كلمة ألقى فيها باللوم على حركة حماس، التى تسيطر على قطاع غزة، لمحاولة اغتيال مسئول رفيع فى السلطة الفلسطينية، الأسبوع الماضى. كما انتقد البيت الأبيض بسبب موقفه من الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، مختصا بالإهانة السفير ديفيد فريدمان.

وساعد فريدمان فى تمويل إنشاء مستوطنة فى الضفة الغربية، وكان مؤيدا صريحا للمستوطنات فى المناطق التى يعتبرها الفلسطينيون حيوية بالنسبة لدولتهم المستقبلية.

وترى الصحيفة أن تعليقات عباس تسلط الضوء على العقبات الكبيرة التى ستواجهها خطة البيت الأبيض التى طال انتظارها للسلام الإسرائيلى– الفلسطينى، عندما يتم كشف النقاب عنها، ذلك لأسباب ليس أقلها العداء الواضح بين من يتوقع منهم التفاوض حول اتفاق.

طيران مروحي دولي يحلق في سماء رفح المصرية للمرة الأولى

سيناء ـ العربي الجديد 20\3\2018

حلّقت، ظهر اليوم الثلاثاء، طائرتان مروحيتان تابعتان للقوة الدولية متعددة الجنسيات المتواجدة في سيناء، في سماء مدينة رفح المصرية على الحدود مع قطاع غزة.

وحصل "العربي الجديد" على مشاهد تظهر تحليق الطيران فوق المنطقة العازلة التي أنشأها الجيش المصري بين قطاع غزة وسيناء خلال السنوات الماضية، ويواصل العمل فيها ضمن العملية العسكرية الشاملة التي بدأها في 9 فبراير/شباط الماضي.

وقال شهود عيان لـ"العربي الجديد"، إن طائرتين مروحيتين أقلعتا من مطار الجورة، جنوب مدينة الشيخ زويد، وحلقتا لأكثر من ساعتين فوق أجواء مدينة رفح، وتحديداً فوق المنطقة العازلة.

وأضاف الشهود أيضاً أن الطائرتين حلقتا على ارتفاعات منخفضة، من أجل تصوير المناطق الحدودية، وأعمال الجيش المصري في رفح.

وهذه هي المرة الأولى التي تحلق فيها الطائرات التابعة للقوة الدولية بسيناء في أجواء رفح منذ عامين تقريباً.

في سياق متصل، واصل الجيش المصري عملياته العسكرية في مدينتي الشيخ زويد ورفح لليوم الأربعين على التوالي، فيما شن حملات مداهمة واعتقال في مدينتي العريش وبئر العبد.

كما أفادت مصادر قبلية لـ"العربي الجديد"، بأن قوات الجيش نقلت ست آليات معطوبة بسبب هجمات تنظيم "ولاية سيناء" الموالي لتنظيم "داعش" من معسكر الزهور بالشيخ زويد إلى مقر "الكتيبة 101" بمدينة العريش.

وأشارت إلى أن قوات الجيش منعت سيارة إسعاف من الوصول إلى مواطنين أصيبوا برصاص الجيش في قرية الخرافين، جنوب مدينة الشيخ زويد.

وبدأ الجيش المصري عملية عسكرية واسعة النطاق، في 9 فبراير/شباط الماضي، في كافة مناطق سيناء، بهدف القضاء على تنظيم "ولاية سيناء".

البردويل: معلومات مهمة بشأن التفجير بيد الحمد الله

"ندرس دعوة للتوجه للقاهرة"

غزة – المركز الفلسطيني للإعلام 2018\3\21

قال صلاح البردويل، عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس": إن معلومات مهمة بخصوص تفجير موكب الحكومة وصلت لرئيس الوزراء رامي الحمد الله، مؤكدا أن لدى حركته اعتقاد راسخ أن هدف التفجير هو اتهام حماس وتخريب المصالحة، فيما كشف عن دعوة لحركته للتوجه للقاهرة.

وأضاف في لقاء عبر قناة الجزيرة مباشر –مساء الثلاثاء– أن وزارة الداخلية برام الله التي يديرها رئيس الوزراء امتلكت معلومات مهمة بخصوص الحادث، بعد تلقيها بيانات ومعلومات من شركة "الوطنية موبايل"، ولم تشارك لجنة التحقيق في غزة بها.

وأكد أن حركته قدمت كل ما لديها من معلومات وبيانات بخصوص الحادثة إلى رام الله.

وقال: إن العبوات التي استخدمت في تفجير موكب الحمد لله مرتبطة برقم هاتف سري، وتم توجيه خطاب لشركة الوطنية، لكنها قدمت معلوماتها لوزير الداخلية رامي الحمد الله، والأجهزة في غزة تواصلت مع الضفة للحصول على المعلومات لكنها رفضت المساعدة.

وأكد عضو المكتب السياسي أن استهداف موكب الحمد الله ضربة ضد حركة حماس، مشيرا إلى أنها أدانت التفجير بشكل واضح منذ اللحظات الأولى.

وأوضح أن حماس وجهت أصابع الاتهامات بشأن محاولة اغتيال الحمد الله إلى الاحتلال الإسرائيلي، مشيرا إلى أن رئيس السلطة عباس تسرّع باتهام حماس بشكل غير مبرر.

وأكد عضو المكتب السياسي أن لحظة كشف الحقيقة قادمة لا محالة.

وأشار إلى أن حركة حماس أبلغت محمود عباس أن سلاح المقاومة لن يستخدم في الداخل الفلسطيني أبدا.

وبين البردويل أن "أجهزة الأمن في غزة تعاملت بجدية ومهنية عالية جدًا ودعمنا في حماس ذلك وطالبنا بالكشف السريع عن ملابسات الحادث.. نحن معنيون أن تكون غزة أمنة وأن نصل للقبض على هذا المجرم الذي وجه ضربة للأمن بغزة".

ولفت إلى أن تلك الأجهزة لم تترك أي وسيلة أو إشارة أو خيط أو دليل لتتبع تفاصيل التفجير، مضيفًا: "من حسن الحظ أن عبوة ثانية قادت إلى طرف الخيط وكيفية التفجير، وكان البحث عن آخر اتصال.. إذ جرى العثور عليه فتبين أنه رقم سري لم يكن مكشوفًا والشركة لم تفصح عنه".

واستغرب البردويل من سرعة اتهام حركته بالتفجير بعد دقائق من وقوعه، متسائلًا: "هل الذي نفذ عملية التفجير يريد أن يغطي على جهة معينة".

وتساءل: "هل يعتقد أحد في الكون أن مصير شعب مترابط بمزاج شخص واحد أو تنظيم واحد.. إذا كان هذا الشخص أو التنظيم يمتلك أوراق قوة وارتباطات دولية وإقليمية ومحلية تجعله قادرًا لأن يدير ظهره فهو غير قادر على الاستمرار بهذا النهج".

عقوبات عباس

وقال البردويل: إن خطاب عباس وخطواته معدة مسبقا، ولدينا علم بها، وتواصلنا مع الفصائل ودول عربية وجهات لتدارك الأمر والتحرك.

وأشار إلى أن غزة صمدت في 3 حروب متتالية، ولا قيمة للعقوبات التي لوح بها رئيس السلطة محمود عباس.

وأكد البردويل أن يحيى السنوار كان حريصاً وجاداً لأبعد الحدود على المصالحة والشراكة في كل شيء، وتعرض للوم من بعض الفصائل لتنازله ومرونته، وأرسلنا رسالة لعباس حول الشراكة في قرار السلم والحرب، وأن سلاح المقاومة لن يستخدم في الخلافات.

وجدد أن حركته ليست في مأزق، وأن الشعب الفلسطيني سيبدع في حل أزماته.

الاتصالات مع مصر

وفي سياق متصل، أوضح البردويل أن الاتصالات بين حركته والجانب المصري مستمرة، لافتًا إلى أن مصر حريصة على أن يكون هناك وفد من الحركة في القاهرة.

وذكر أن حركته تدرس ذلك الأمر، مشيرا حرص الجانب المصري على استقرار وأمن قطاع غزة، كونه يعتبر أن الأمن بغزة هو أمن قومي مصري.

خيارات حماس

وحول خيارات حماس، شدد على أن "خيار حماس الأول الوحدة والشراكة لمواجهة صفقة القرن"، مستدركاً: "إذا رفض عباس فسنكون جاهزون لإيجاد الخطط والوسائل لتوحيد شعبنا".

وتابع إن النائب محمد دحلان ليس "خطة ب" بل هو جزء من النسيج الفلسطيني".

مسيرة العودة

وفيما يتعلق بـ"مسيرة العودة الكبرى" المقررة نهاية الشهر الجاري، ذكر القيادي في حماس أن الشعب الفلسطيني كله سيخيم على بُعد من الحدود وسيقيم كافة أشكال المهرجانات الثقافية بشكل سلمي.

وشدد على أنه "إذا تجرأ الاحتلال الإسرائيلي على أن يعتدي أو أن يقف في ساحة شعبنا، فإن شعبنا سيقتلع بأسنانه الحدود.. ليفهم أن أرتال دباباته لا تخيف شعبنا أو كل قواته قادرة على أن تعيده عن حقه في العودة.

وأكد البردويل أن الشعب الفلسطيني لن يتوجه إلى سيناء أو صفقة القرن بل سيتوجه إلى بلاده، مضيفًا: "نقول لكل من يريد أن يحاصرنا أو يؤلمنا أن البديل عن كل ذلك هي أننا سنذهب باتجاه أرضنا وبلادنا".

المجلس الوطني

وبشأن عقد جلسة المجلس الوطني، قال القيادي في حماس: إن المطلوب إعادة صياغة منظمة التحرير لتغادر المربع السيئ، وعقد المجلس الوطني في هذا الظرف دون حضور الفصائل نوع من تفسيخ الوحدة الوطنية وتقسيم الفصائل.

عباس يُعِد للانسحاب كلياً من غزة ومصر تتدخل

رام الله، غزة – محمد يونس، فتحي صبّاح الحياة 2018\3\21

علمت «الحياة» أن الرئيس محمود عباس يُعد للانسحاب كلياً من قطاع غزة وإلقاء أعباء الحكم على حركة «حماس»، في أعقاب معلومات وصلته عن مسؤولية الحركة، أو أحد أجنحتها، عن استهداف موكب رئيس الحكومة رامي الحمدالله الأسبوع الماضي، في وقت أكد قيادي بارز في «حماس» لـ «الحياة» أن الحركة «ستتصب المشنقة» لمن ارتكب الجريمة أياً يكن. بموازاة ذلك، لاقى خطاب عباس أمام القيادة الفلسطينية ليل الإثنين– الثلثاء، استنكاراً من الإدارة الأميركية التي دعته إلى الاختيار بين «خطاب الكراهية» و «العودة إلى عملية السلام».

وفي رام الله، كشف مسؤولون فلسطينيون لـ «الحياة» أن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي طلب من عباس، في اتصال هاتفي، تأجيل تنفيذ قراراته تجاه غزة أسبوعاً تُجري خلاله مصر اتصالات مع «حماس» لتدارك الموقف، موضحين أن عباس أبلغ السيسي بأنه لن يقبل من الحركة أقل من التنازل الكامل عن الحكم في غزة.

وقال عباس في كلمته أمام اجتماع القيادة: «إما أن نتحمل مسؤولية كل شيء في قطاع غزة أو تتحمله سلطة الأمر الواقع (حماس)». وأضاف: «بصفتي رئيساً للشعب الفلسطيني، قررت اتخاذ الإجراءات الوطنية والقانونية والمالية كافة»، مشيراً إلى خطوات مقبلة ضد حماس على المستويات الحياتية والسياسية المختلفة. وتابع أن هذا الحادث «لن يمر، ولن نسمح له بأن يمر».

ورأى مراقبون في كلمة عباس انتهاءً لمرحلة تقاسم السلطة في غزة، القائم منذ سنوات على تولي حكومة رام الله المسؤوليات المدنية من صحة وتربية وتعليم ومعابر ورواتب وغيرها فيما تتولى «حماس» المسؤوليات الأمنية، كما يرون أن عباس يعيد ترتيب أوضاع منظمة التحرير، من دون أن يترك للحركة منفذاً للدخول إليها.

وقال مسؤول إن الإجراءات ستشمل كل أوجه عمل السلطة في غزة، من صحة وتعليم ومعابر ورواتب وغيرها. وأضاف: «إما أن يتحملوا مسؤولية الحكم كاملة، أو أن يتنازلوا عنها كاملة، نحن لا تمكننا مواصلة تمويل انقلابهم».

وسارعت «حماس» إلى الرد على خطاب عباس بالمطالبة بإجراء انتخابات عامة للشعب الفلسطيني لاختيار قيادته. لكن مقربين من الرئيس أكدوا أن الانتخابات لن تُجرى قبل إنهاء الانقسام وعودة غزة إلى السلطة. وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أحمد مجدلاني إن المنظمة تُعد لعقد المجلس الوطني في 30 الشهر المقبل، لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة للمنظمة، ووضع برنامج سياسي لمواجهة المساعي الأميركية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية. وأضاف أن المنظمة ستعمل على مواجهة المشروع الأميركي الرامي إلى عزل غزة وإقامة دولة فيها من خلال تجديد الشرعيات، وتعزيز مؤسسات الشعب الفلسطيني.

وفي غزة، قال قيادي بارز في «حماس» إن «المكتب السياسي للحركة اتخذ قراراً عقب التفجير بتعليق مرتكب هذه الجريمة على المشنقة، حتى لو كان رئيس الحركة في قطاع غزة يحيى السنوار». وأضاف أن «هذه الجريمة موجهة ضد حماس، المتضرر الأكبر من ارتكابها، وهي بريئة منها تماماً». وكانت عبوة ناسفة انفجرت أثناء مرور موكب الحمدالله تبين أنها مصنوعة من مادة البلاستيك، فيما لم تنفجر عبوة أخرى تبعد عنها 37 متراً. وكشف القيادي تفاصيل أخرى عن التفجير، قائلاً: «من خلال شريحة الهاتف الخليوي الموجودة في العبوة غير المنفجرة، تم التوصل إلى طرف خيط عن الفاعل، بينما لم تتمكن الأجهزة الأمنية من الوصول إلى مالك الهاتف الخليوي الذي أجرى اتصالاً هاتفياً مع هذه الشريحة، لكنها لم تنفجر».

وكشف أن شركة الهاتف الخليوي الفلسطينية «جوال» وشركة «الوطنية موبايل» سلمتا السلطة الفلسطينية «كشفاً بأسماء مستخدمي أرقام صادرة عنهما ساعة وقوع التفجير». وأكد أن السلطة «رفضت» التعاون مع الأجهزة الأمنية في القطاع، كما «رفضت تسليم كشوف الأسماء، ما أبقى المجرم حراً».

إلى ذلك، شنّت واشنطن وتل أبيب هجوماً على الرئيس الفلسطيني على خلفية وصفه السفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان بـ «ابن كلب». وكان عباس قال في لهجة غاضبة في خطابه أمام القيادة الفلسطينية، إن إدارة ترامب «اعتبرت أن الاستيطان شرعي، وهذا ما قاله أكثر من مسؤول أميركي، أوّلهم سفيرهم في تل أبيب دايفيد فريدمان، الذي قال (الإسرائيليون) يبنون في أرضهم، ابن الكلب، يبنون في أرضهم؟ وهو مستوطن وعائلته مستوطنة. ماذا ننتظر منه؟».

وردّ فريدمان، متسائلاً: «هل هذه معاداة سامية أم حوار سياسي؟ الحكم لا يرجع إلي، بل أترك الأمر لكم»، فيما وصف المبعوث الأميركي لدى الشرق الأوسط جايسون غرينبلات كلام عباس بـ «غير الملائم تماماً»، وقال إن عليه أن «يختار بين خطاب الكراهية وجهود ملموسة وعملية لتحسين حياة شعبه وإيصاله إلى السلام والازدهار». وأضاف: «ملتزمون تجاه الفلسطينيين في سبيل إحداث تغييرات لا بد منها من أجل تعايش سلمي... نحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خطتنا للسلام، وسنعرضها حين تتهيأ الظروف الملائمة».

ودخل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو على الخط، وقال في تغريدة على «تويتر»: «للمرة الأولى منذ عشرات السنين تتوقف الإدارة الأميركية عن تدليل الزعماء الفلسطينيين وتقول لهم: كفى. صدمة الحقيقة جعلتهم يفقدون صوابهم على ما يبدو».

محللون يتوقعون ان يوسع الرئيس عباس "الاجراءات العقابية على غزة"

رام الله- "القدس" دوت كوم- 2018\3\21

قال محللون سياسيون، بأن خطاب الرئيس محمود عباس الذي القاه امس الاثنين امام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير "له ما بعده"، متوقعين أن يفرض الرئيس مزيداً من الإجراءات على قطاع غزة، وسط محدودية الخيارات المتاحة أمام حركة حماس للتعامل مع الوضع الجديد.

وقال المحلل السياسي، إبراهيم المدهون، بهذا الشأن "من المتوقع أن يوسّع الرئيس محمود عباس دائرة الإجراءات العقابية التي فرضها على غزة سابقاً، والتي تمس القطاعات الحيوية في غزة، مثل الصحة والاقتصاد" كما ومن المتوقع أن يتخذ الرئيس عباس "إجراءات بخصم المزيد من رواتب الموظفين، وتعطيل العلاج في الخارج، وربما يذهب إلى فصل مزيد من الموظفين".

وعن الخيارات التي باتت متاحة أمام حماس للتعامل مع الوضع الجديد، اشار الى أن "خيارات حماس محدودة، ومنها الدعوة لانتخابات عامة، والعمل على استنفار الصف الوطني للضغط على الرئيس عباس، والتواصل مع القاهرة للضغط على الرئيس من أجل التراجع عن إجراءاته".

ولفت إلى أن حماس "لن تذهب إلى مواجهة مع إسرائيل، كونها تعلم أن رد الفعل الإسرائيلي سيكون كبيراً ومدمراً على قطاع غزة، لكنها تريد اشراك الكل الوطني في إدارة القطاع برعاية وموافقة مصرية".

وأوضح المحلل السياسي، عمر الغول، أن الرئيس عباس قد يتخذ مجموعة من الإجراءات المالية والقانونية والإدارية، كما أكد في خطابه أمس (الاثنين)، وذلك في ضوء توجيه التهمة لحركة حماس بكل مكوناتها، في محاولة اغتيال رئيس الوزراء رامي الحمد الله، ورئيس جهاز المخابرات، ماجد فرج.

وقال الغول بأن "المصالحة لم تعد قائمة"، وأن "حماس إذا كانت معنية بالمصالحة، عليها أن تعيد النظر في التزاماتها، وتسليم كل المسؤوليات فوق الأرض وتحتها لحكومة الوفاق الوطني".

واستدرك الغول، بأن "القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني لن تتخلى عن مسؤولياتها عن الشعب الفلسطيني في غزة، وفي كل أماكن تواجده حول العالم" مشيرا إلى أن حماس ذهبت إلى تفجير موكب الحمد الله "لضرب المصالحة، ولقطع الطريق أمام حكومة الوفاق الوطني، وهي اختارت هذا الطريق، لتكسب الوقت، حتى يأتي الظرف المناسب لتتولي هي مسؤوليات الحكم".

وفي ذات السياق، قال المحلل السياسي، علاء الريماوي، في حديث لـ "القدس" دوت كوم، بأن خطاب الرئيس بالأمس، "يعني إنهاء المصالحة، وحرق السفن بين حماس وفتح"، مشيراً إلى أن "ذهاب السلطة للمصالحة كان بضغط مصري، وانتهى بمحاولة اغتيال الحمد الله وفرج".

وعن السيناريوهات المتوقعة عقب خطاب الرئيس، يرى الريماوي، أن "الخطوة الأولى هي وقف أعمال المصالحة، وهي خطوة خطيرة للغاية، أما الثانية فهي زيادة التعقيدات في العقوبات المالية والادارية على غزة، وآخرها المضي قدماً في ترتيب مؤسسات منظمة التحرير لتكون تحت سيطرة حركة فتح بالكامل".

وبشأن خيارات حركة حماس، يرى الريماوي، أنه "لا يمكن الرد على خطاب عباس بخطاب آخر مشابه، بل يجب أن تقبل الحركة بتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في محاولة الاغتيال" داعيا حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية، لان تقف سياسياً في المنتصف بين حركتي حماس وفتح، للكشف بشكل واضح عن الجهة التي تعطل المصالحة.

شعث: التسريبات حول تأجيل صفقة القرن تثبت ما تعلنه وتفعله واشنطن

رام الله – «القدس العربي»: 21\3\2018

أكد الدكتور نبيل شعث، مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الدولية والعلاقات الخارجية، أن تراجع الولايات المتحدة او تأجيلها لإعلان «صفقة القرن» لمدة عام، يثبت الفرق بين ما تعلنه أمريكا وما تستطيع أن تفعله على الأرض. وقال شعث في تصريحات للإذاعة الفلسطينية الرسمية، إن القيادة أبلغت الولايات المتحدة من خلال رؤساء الدول العربية ودول أوروبا أنه «لا يمكن فرض تطبيق ما تسمى صفقة القرن على الطرف الفلسطيني».

وأشار الى أن القيادة «لن تستبعد الولايات المتحدة ولكنها لن تقبل بوجودها إلا ضمن إطار دولي الى جانب روسيا والصين والهند والدول الأوروبية وغيرها من الدول التي باتت تشكل التوازن العالمي الجديد للقوى».

وكان موقع إخباري إسرائيلي قد كشف النقاب أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، قرر تأجيل مبادرة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين المعروفة باسم «صفقة القرن» إلى أجل غير مسمى، وربما التأجيل يكون حتى العام المقبل 2019 أو 2020. وأوضح أن قرار التأجيل الأمريكي يأتي تحسبا لقرارات متعلقة بكوريا الشمالية وإيران، لافتا إلى أن هذه هي الرسالة الرئيسية التي ألقاها مبعوث ترامب جيسون غرينبلات في البيت الأبيض الثلاثاء قبل الماضي، أمام ممثلي الشرق الأوسط حول قطاع غزة.

يشار إلى أن الجانب الفلسطيني قرر فور إعلان قرارات ترامب الأخيرة تجاه مدينة القدس، الاعتراف بها كعاصمة لدولة الاحتلال، ونقل سفارة بلاده إليها، قطع الاتصالات مع واشنطن، وأعلن أن واشنطن لم تعد راعيا في عملية السلام، وطالب بإطار دولي لذلك، كما تقدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس بـ «خطة سلام فلسطينية» في كلمة ألقاها الشهر الماضي أمام مجلس الأمن.

حماس وفتح.. التصعيد لماذا وإلى أين؟!

ساري عرابي عربي21 2018\3\21

التفجير الذي استهدف الثلاثاء الماضي (13 آذار/ مارس) في قطاع غزة؛ موكب رئيس الوزراء الفلسطيني ومدير المخابرات العامة، لم يكن لينفتح إلا على الاحتمالات الأسوأ، وذلك بالنظر إلى الطريقة التي تُدار بها العلاقات الوطنية الداخلية. فبعد أسبوع فقط على الحادثة، اتهم الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس؛ حركة حماس بتدبير التفجير، رافضا أيّ تحقيق، ومعلنا إجراءات "وطنية وقانونية ومالية" قال إنها للحفاظ على المشروع الوطني. ومن سياق هذا الإعلان يمكن الاستنتاج أنها تتعلق بالخصومة مع حركة حماس، وبإدارة الأخيرة لقطاع غزّة.

وبصرف النظر عن استناد الرئيس في اتهامه إلى ما قال إنها تقاليد حركة حماس التي تقوم على القتل والاغتيالات، راجعا في التاريخ كثيرا إلى الوراء، وإلى الحوادث التي اتّهمت بها (أو قامت بها) جماعة الإخوان المسلمين في مصر في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، فإنّ حركة حماس من الناحية الفعلية هي أكثر المتضررين من هذا الانفجار، الذي لم يُطلق رصاصة الرحمة على جهود المصالحة الأخيرة ويستجلب إجراءات جديدة ضدّ قطاع غزّة؛ فحسب، ولكنه بالإضافة إلى ذلك وجّه ضربة قاسية لسمعة حركة حماس الأمنية، ولقدرتها على إدارة قطاع غزّة، وتمسكها بسلاحها وترتيباتها الأمنية، بما في ذلك الأنفاق. وبتعبيرات الفلسطينيين الدارجة، كان ذلك الانفجار "تعليمة على حركة حماس"!

وفي كل الأحوال، وبالرغم من أنّ هذه المصالحة وُلدت في جولاتها الأخيرة ميتة، وبالرغم من أن خطاب الترويج الإعلامي لتلك المصالحة، وما ضخّه من آمال عُلّقت عليها، كان مبالغا فيه، لاسيما من قيادة حماس الجديدة، في حين كانت قيادة السلطة، التي هي قيادة فتح، حذرة ومتحفظة من البداية، بالرغم من ذلك، فإنّ مجرد السعي في المصالحة، والتخفيف من التصعيد الإعلامي، ومن انشغال الفلسطينيين ببعضهم، هو أمر جيد، وإن كان بالغ التواضع، ولا يرقى إلى ما ينبغي أن يكون عليه الموقف، لمواجهة المخطط الأمريكي الذي (وفي استثمار للتردي الحاصل في الإقليم العربي، وغير المسبوق في سوئه وقبحه) يروم الآن تصفية القضية الفلسطينية، ضمن سقوف أوطأ من كل تلك السقوف التي قبلت بها من قبل قيادة منظمة التحرير.

يعني ذلك بالضرورة، أن الإحباط هو الشيء الوحيد الذي يناله الفلسطينيون من أيّ خطاب تصعيدي أو توتيري، بيد أن التصعيد الخطابي والسياسي، والتخلّي عن المسؤوليات الوطنية تجاه قطاع غزّة، ضمن ثنائية إما التمكين الكامل للسلطة الفلسطينية، أو قيام حماس بمسؤولياتها كاملة ثمنا لسيطرتها الأمنية على القطاع، لا يصبّ في الحقيقة في صالح تصورات السلطة المعلنة حول صفقة القرن، وموقع قطاع غزّة منها.

بأحسن ما يمكن قوله من تحليل يتوخّى تلمس المسؤولية الوطنية في خطاب السلطة ومواقفها؛ يمكن الذهاب إلى أن قيادة السلطة تستشعر أن الدفع الأخير الذي قادته مصر نحو المصالحة، يندرج في صفقة القرن التي قد تحتاج إزاحة للقيادة الفلسطينية الحالية، ومن ثمّ فحماس بشكل أو بآخر (بحسب تصورات قيادة السلطة) مشتركة عن وعي أو باستدراج في هذا المخطط.

ويمكن لقيادة السلطة أن تُعزز مخاوفها هذه بانفتاح مصر المحدود والمدروس على قيادة حماس، وترتيبها لتفاهمات تجمع قيادة حماس بتيار محمد دحلان، أبرز خصوم قيادة السلطة، بالإضافة لجملة عناصر أخرى، منها المؤتمر الأخير الذي عُقد في واشنطن "لبحث الأزمة الإنسانية في غزة"، وما يقال عن استعداد الإمارات، راعي محمد دحلان، لتمويل مشاريع إنمائية واستثمارية في غزّة، بل قيل إن وليّ العهد السعودي طلب من الرئيس الفلسطيني التصالح مع دحلان وإرجاعه لقيادة فتح!

والحقّ أن الرئيس الفلسطيني في خطابه الأخير كان واضحا في تشكيكه في دوافع جهود المصالحة الأخيرة ومن يقف خلفها. لقد قال الرئيس بشكل واضح إن هذه المصالحة من ضمن مخططات ترامب، أو كما قال بالحرف: "نريد عودة لقطاع غزة للأم، عودة كريمة، وليس كما يريدون، وليس كما يخططون هم وترامب وغيره. هذه كلها تخطيطات عرفناها منذ البداية، وقلنا لكم كيف بدأت هذه المصالحة الأخيرة ومن الذي اخترعها"، لا يعني ذلك سوى أن الرئيس كان متخوفا من البداية من سياقات هذه المصالحة، والدور المصريّ فيها. فالمصريون هم الذين بدؤوها و"اخترعوها"، ويفسّر ذلك تحفّظ الرئيس وقوله من البداية "أنا مش مستعجل".

لكن الذي يشوّش على هذا التحليل الذي ينطلق من حسن الظنّ، ويتوخّى المسؤولية الوطنية في خطاب السلطة وموقفها من حركة حماس والمصالحة وإدارة قطاع غزّة، أن الانصراف الكامل عن المصالحة، والعودة إلى خطاب التصعيد، ومضاعفة إجراءات التخلي عن تمويل قطاع غزّة، وما سوى ذلك من

إجراءات "وطنية وقانونية ومالية" (بحسب تعبير الرئيس) سوف يؤدّي غالبا إلى الدفع نحو فصل غزّة. فإذا كانت قيادة حركة حماس، بوعي منها أو باستدراج لها، تسير في مخطط فصل قطاع غزة وإقامة دولة عليه منفصلة عن المشروع الوطني، فالسؤال المطروح: لماذا تدفعها قيادة السلطة لذلك، طالما أنّ هذه الأخيرة تُحذّر من ذلك، بل وتتهم حماس بذلك؟!

لعل قيادة السلطة تعتقد أن التخلّي عن مسؤولياتها تجاه غزّة، والتصعيد تجاه حركة حماس، يحقق جملة من المصالح، التي منها تأكيد الحضور والدور والقدرة على الفعل والتأثير، ودفع غزّة للانفجار في وجه الاحتلال أو في وجه حماس، وبالتالي تصفية الحساب مع حماس، والتخفف من الأعباء المالية التي يفرضها تمويل قطاع غزّة، والحيلولة دون شرعية فلسطينية قد توفرها المصالحة لصفقة القرن، أو الحيلولة دون تمهيد تفتحه المصالحة لإزاحة القيادة الفلسطينية الحالية، لكن، وسواء فكّرت قيادة السلطة بهذه الطريقة أم لا، وسواء رأت في ذلك كله أو بعضه أو غيره مصالح ممكنة من وراء العودة للتصعيد أم لا، فإنّ هذا السلوك مغامرة، ويرتكز إلى روح الخصومة والصراع مع حماس أكثر مما يرتكز إلى التقدير الصحيح، إذ يمكن أن يدفع هذا السلوك قيادة حركة حماس للبحث عن حلول منفصلة وخاصّة بقطاع غزّة، وبترتيب مع القوى التي ترعى محمد دحلان!

يمكن مناقشة أكثر ما جاء في خطاب الرئيس، فأمر غريب جدّا الإصرار على مهاجمة ما يسمى بـ"الربيع العربي"، في حين أن خصوم هذا "الربيع" من الحكام العرب الجدد هم الذين يقال إنّهم يضغطون على الرئيس الفلسطيني للقبول بصفقة القرن!

وغريب كذلك القول إنّ مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية قبل أكثر من عشر سنوات هو جزء من مخطط أمريكي افتتح "الربيع العربي" بمشاركة حماس تلك، لكن هذا القول يحيل إلى العقلية الاحتكارية التي اتسمت بها فتح دائما، إذ بحسب هذه العقلية تكون منافستها على التمثيل أو القرار مؤامرة بالضرورة، وهذه الإحالة قادرة على تفسير السلوك الفتحاوي تجاه حماس إلى حدّ بعيد.

وغريب كذلك الاستناد إلى التاريخ لتأكيد اتهام أمني، بدلا من الاستناد للأدلة المادية، وهذه السابقة التي تتجاوز لغة الدعاية المضادّة المألوفة في خطابات الخصومة الفلسطينية الداخلية، إلى الاتهامات الأمنية التي تُبنى عليها السياسات الداخلية، لن تكون في صالح أحد. فتاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة، لم يكن

خاليا من الاغتيالات والصراع الداخلي والانغماس في الحروب الأهلية في البلاد العربية، بما في ذلك فتح التي انشقت عنها جماعات تحمل اسمها، وتقاتلها وتغتال عددا من قياداتها.

كل ذلك يمكن مناقشته، لكن الأهم من مناقشته، هو ما يدلّ عليه هذا التراجع في العلاقات الوطنية الداخلية، من عجز يردّنا للانشغال ببعضنا بدلا من الانشغال بالعدوّ وبالمخطط الأمريكي. وفي حين كان أداء السلطة متواضعا في مواجهة المخطط الأمريكي، فإنّ حركة حماس لا تملك في المقابل، فيما يظهر حتى اللحظة، أي حلّ لمعضلتها الراهنة، التي كان من أسبابها، ومهما كانت السياقات، العجز عن الجمع بين السلطة والمقاومة. ومع هذا العجز، فمن غير المستبعد، أن هذه القوى، وبسبب خصوماتها الداخلية، تُستدرج نحو صفقة القرن، وخلق شرخ فلسطيني فاحش بين أبناء القضية الواحدة!

عباس وغزة.. غياب العقل والسقوط في الهاوية

فرج شلهوب السبيل 2018\3\21

الصورة التي ظهر بها الرئيس محمود عباس بالأمس في خطابه الذي اتهم فيه حماس بتدبير حادثة الاعتداء على موكب الحمدالله، ومتوعدا غزة بمزيد من الإجراءات العقابية، لا تناسب موقعه كرئيس للسلطة، ولا سنه الذي اوغل في العقد التاسع، ولا تناسب الحال الذي اختار ان يضع نفسه فيه، ثائراً أمميا في مواجهة اسرائيل ومن ورائها ترامب!! خصوصا بعدما خرب باختياراته السياسية الكارثية، ليس مالطا فحسب، بل ثلاث دول اخرى معها، نائية في البحر والمجهول!!

ابدا لا تناسب شيئا من ذلك، ولا تناسب ما يستقبله من لعنة عربية تريد له ان يدخل جحر الضب معها، بدون ثمن.

هل فقد الرجل صوابه، كما يقول بعض ممن حوله، فهو يريد أن يحارب امريكا و«اسرائيل» وحلفاءه العرب، وفي الوقت ذاته فتح معركة حياة او موت مع حماس.. والكارثة انه في واقعة حربه مع حماس، فقد البوصلة وأطلق النار في غير الاتجاه الصحيح على غزة التي يتهددها وليس حماس التي يتهمها.

ماذا يريد عباس بالضبط؟، حرب امريكا واسرائيل (!!) وقد شتم سفير واشنطن في تل ابيب فريدمان، وتحدى ترامب ونتنياهو ومن وراءهما، وكيف سيفعل ذلك فقط بلعنهم والبصاق عليهم، ثم تركهم يفوزون بالابل؟؟

ولماذ لم يفطن لوقف التنسيق الامني مع الاحتلال كل هذا الوقت؟!، ولماذا لا يفعّل المقاومة ضد الاحتلال في الضفة حتى في حدودها الدنيا؟.. المقاومة الشعبية، فقد أيس الناس من ان يرمي عباس وسلطته الاحتلال حتى ولو بوردة.

هل فتح المعركة مع حماس والذهاب للقطيعة معها.. وفي هذا التوقيت، يمكن ان يؤشر على مسعى جاد لمواجهة الاحتلال وترامب؟؟ وهل يمكن ان يصرف عاقل في فلسطين اتهامات عباس لحماس بأنها اداة امريكية اسرائيلية تستخدم في مواجهته؟.

أي هراء وأي ابتذال هذا؟؟ لعله يريد أن يخبرنا أن فرض اسرائيل ومن ورائها واشنطن الحصار على غزة على مدى احد عشر عاما، وشن ثلاث حروب مدمرة عليها، امارات حب وتنسيق وتفاهم بين هاتين

العاصمتين وحماس، بينما احتضان سلطة ابومازن وتحويل الاموال لها وفرض شرعيتها عربيا ودوليا، وهي حزب الاقلية في آخر انتخابات تشريعية، دلالة عداء وتآمر على عباس وسلطته من اسرائيل وواشنطن؟؟

حماس التي تقاتل اسرائيل، وتقدم مئات الشهداء من قادتها وكوادرها في الحرب، ويفرض عليها الحصار كل هذا الوقت، وتوصم بالارهاب، ولا تزال تحتفظ بأسرى من جنود الاحتلال، وترفض الاعتراف بإسرائيل.. عميلة؟! اما الذي ينام في حضن الرعاية الامريكية والاسرائيلي، ويستقوى على غزة بدعم الاحتلال وواشنطن فهو الوطني الشريف الذي يرفع راية التحرير والصمود؟؟

ألا يدفعنا هذا الخلط والتزوير الى ان نستنتج ان من يدلس في هذه القضايا الكبرى، يمكن ان يدلس في غيرها من القضايا الاصغر والاقل اهمية، كقضية الحمدالله وفرج.. ومن يكذب في هذا التوصيف يمكن ان يكذب في غيره.

في حادثة الحمدالله المهزلة، يمكن توقع خمس جهات تقف خلف ما جرى، «اسرائيل» ودحلان، وفبركة اجهزة السلطة، ومتطرفون حانقون وحماس.. إلا أن العقل البسيط يدرك أن أبعد جهة من بين الخمس عن فعل ذلك هي حماس؛ لأنها الخاسر الاكبر من وقوع ما جرى، ولا مصلحة لها البتة فيه. ولو كانت تقصد او تقف وراء الحادث لما نجا الحمدالله ولا فرج.. فإمكانات حماس العسكرية والأمنية في غزة معلومة، فضلا عن أنه كان بوسعها ان تنفذ مثل هذا في اكثر من مكان سوى غزة، ودون ان تضع نفسها في دائرة الملامة والخسارة معا.

وقبل هذه وتلك، أما كان الأولى بالرئيس ابو مازن بدلا من إلقاء التهم جزافا، وتوتير الساحة الوطنية وإشعالها، الدعوة لتحقيق شفاف وعاجل، وبمشاركة عربية إذا رغب، لكشف المتورطين في الجريمة ومحاسبتهم؟

وإذا كان جادا في اتهام حماس، فهل يقبل منه ان يذهب في مواجهة ذلك لمعاقبة غزة وليس حماس؟!، وهل من المقبول خلط الامور، الموقف العدائي من حماس والاستعداء ضد غزة وفرض الإجراءات العقابية على شعبها؟!، إلا اذا كانت قصة التفجير برمتها رسمت لتحقيق هذه الغاية الجريمة؛ باعتبار ان هناك من يستثمر في حصار غزة لكسر مقاومتها واخضاع حماس؟ وانه ليس الاحتلال وحده من يستثمر في هذا بل؛ قيادات فلسطينية فقدت عقلها؟؟

القضية الفلسطينية اليوم وفي ظل التحديات الخطيرة التي تفرضها إدارة أمريكية رعناء، وحكومة اسرائيلية يمينة متطرفة، وحالة عربية متواطئة على فلسطين، تحتاج لجمع الكلمة وتوحيد الصف، وليس الى إشعال حروب أهلية وتوتير الاجواء بين أبنائها. تحتاج إلى وقف التنسيق الامني، وإلى إطلاق مقاومة شعبية تربك الاحتلال، وإنجاح المسيرات الوطنية التي تتجهز للانطلاق نحو قلب الوطن في يوم الارض، تحتاج الى برنامج وطني يتعاضد فيه الجميع، لتثبيت ان شعب فلسطين وليس أحدًا آخر من يقرر على هذه الارض، ومن يضع النقطة في آخر السطر، فيما يخص شعب وأرض فلسطين، وليس إدارة أمريكية مجنونة، ولا يمينا اسرائيليا متطرفا، ولا اعراباً بلا قيم ولا ضمير.

أما الحمدالله ووفده، فالسبيل العاقل لمعالجة قضيته، تحقيق عادل ومحاسبة الجناة وليس معاقبة غزة، وإدارة الظهر للمصالحة وتمزيق الساحة الوطنية، بدون برنامج نضالي ولا وحدة وطنية.. اللهم إلا نشر الكلمات الفارغة والبطولات الجوفاء.

المصالحة الفلسطينية الصفرية

أحمد جميل عزم الغد الأردنية 2018\3\21

ألقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، يوم الاثنين خطاباً غاضباً تعقيباً على محاولة اغتيال رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمدالله، ومدير المخابرات ماجد فرج، في قطاع غزة مؤخرا، قال فيه أموراً، ربما كانت متوقعة عام 2007، عندما وقع الانقسام وسيطرت حركة "حماس" على قطاع غزة بالقوة، ولكن ما لم يجرِ عند الانقسام وقع الآن، عقب محاولة الاغتيال. فما الذي يحدث؟

بعد ستة أشهر من بدء مسيرة الجولة الحالية للمصالحة الفلسطينية، اتضح أنّ قيادة "حماس" أو جزءا منها تريد عملية تفاوضية تتخلى بها عن أقل ما يمكن من صلاحيات وسلطة حكومة الأمر الواقع التي تقودها في غزة والتي تحولت لكيان غير معلن. في المقابل لا يريد الرئيس الفلسطيني أقل من 100 بالمئة من السلطة والصلاحيات، ولا يبدو أنّ التوحد على قاعدة جعل مواجهة الاحتلال بعيدة المدى الأساس والأولوية، أمر وارد حالياً على الأقل، كما لا توجد قناعة بإمكانية الشراكة في ذلك.

لعل من أكثر ما برز في خطاب الرئيس الفلسطيني، اتهامه إسرائيل والولايات المتحدة بأنها من يقف خلف انقلاب "حماس". وبغض النظر عن جدية اعتقاد الرئيس بذلك، وعن احتمالية أنه يرد على اتهامات "حماس" المشابهة عادةً للرئاسة الفلسطينية، فإنّ مثل هذا الاتهام يعكس ردة فعل على اجتماع البيت الأبيض الأسبوع الفائت، بشأن ما يسمى الأوضاع الإنسانية في غزة، فقبل هذا عتب مسؤولون في رام الله، على مصر أنها تقوم "بتنفيس" إجراءات السلطة في غزة. وبالتالي هناك شعور لدى قيادة السلطة الفلسطينية، أنّ الطرفين الأميركي والإسرائيلي، على استعداد لتقليل الاحتقان والضغط في غزة، والتفاهم مع "حماس" حتى لو كان هذا يعني منع تمكين السلطة، وهناك تصور أن الطرف الإسرائيلي يعيق التمكين من جهة ويقدم بدائل للقطاع، وبالتالي لحماس، من جهة أخرى، وأن هذا لا يبتعد عما تفعله أطراف إقليمية، تقاطع القيادة الفلسطينية، وتدعم أطرافا فلسطينية غير القيادة الرسمية.

يريد الرئيس الفلسطيني "احتكار" السلطة لكل السلطات في غزة، بدءا، من الأمن والمساعدات وجباية الضرائب والرواتب، والمعابر.. إلخ. في المقابل ترفض "حماس" عملياً التنازل عن السلطة في مجالات عدة وتضع شروطا مسبقة كثيرة للتراجع، وبرز مؤخرا بشكل خاص موضوع جباية الرسوم والأموال.

في علم "الصراع" يعرف الصراع الصفري أنّه عندما يرى طرف أن كل ما يقدمه هو خسارة له ومكسب للآخر، وكل ما يخسره الآخر مكسب له. ولا حل وسطا حقيقيا، ولا قضية مشتركة يمكن أن يتعاونا عليها ليخرج كلاهما فائزين. ويصعب القول إنّ هذا هو حقاً الموقف في الساحة الفلسطينية، ولكن في النتيجة يبدو المشهد "صفرياً".

لعل مما يثير التساؤل لماذا تراجع دور يحيى السنوار، رئيس "حماس" في مشهد غزة كثيراً؟ وهل حقاً هناك آخرون في "حماس"، وتحديداً فتحي حمّاد، بحسب مزاعم مصادر حركة "فتح" يقود جناحاً مختلفاً، مدعوما خارجياً (إيرانياً)؟ غير معني بفقدان أي مصدر للقوة؟

يمكن الافتراض جدلاً أنّ هذا صحيح، ولكنه يثير تساؤلا مفاده لماذا لا تستغل القيادة الفلسطينية الموقف وتقوي التيار الأقرب للمصالحة؟

ربما يكون السبب أنه لا يوجد تباين حقيقي في "حماس"، وربما أيضاً أن الرئيس الفلسطيني، ونمط شخصيته، لا يؤمن كثيرا بالمناورات والقنوات الخلفية مع القوى الفلسطينية، ويريد حسم كل شيء بوضوح ومرة واحدة.

إنّ جزءا مما يحدث هو ميل "حماس" لمرحَلة التفاوض (التفاوض على مرحل) مع الرئيس الفلسطيني، بحيث لا تتنازل إلا عن القليل في كل مرحلة، وتبقي ملفات مفتوحة للمجهول، مثل "المعابر"، و"الأنفاق"، والأمن، والجباية المالية، وسلاح كتائب عزالدين القسام. أمّا الرئيس الفلسطيني فقد وافق وعلى مضض على تأخير بحث سلاح كتائب القسام، وليس الأمور الأخرى. وهو لا يرى في التصريحات الإسرائيلية والأميركية حول منع انفجار الأوضاع المعيشية في غزة، إلا محاولة أولاً للتهرب من حل سياسي للقضية الفلسطينية باحتواء الوضع معيشياً، ولإفشال خطته بالضغط على "حماس" لتقدم ما يريد من عودة السلطة كاملة للقطاع.

التركيز على العلاقة في غزة، دون باقي الملفات الوطنية، يُساهم جزئياً في استمرار مأزق غزة، وعدم التوصل لشراكة وطنية.

لماذا خَرَجَ الرئيس عباس عن الأعرافِ الدبلوماسيّة ووَصف السَّفير الأمريكي بـ"ابن الكَلب"؟ وهل يُعقَل أن يُصعِّد غَضبَه ضِد أمريكا و"حماس" في الوَقتِ نَفسِه؟ وما ذَنب مِليونَين من أبناء القِطاع حتى يَدفَعون ثَمن هذا الغَضب؟ وهل تَدهور حالَتُه الصِّحيّة سَبب فَلَتان أعصابه؟

عبد الباري عطوان رأي اليوم 2018\3\21

تَعكِس التَّصريحات والاتّهامات التي صَدرت عن الرئيس الفِلسطيني محمود عباس، سَواء تِلك المُتعلّقة بالسفير الأمريكي في تل أبيب، أو الأُخرى التي تَضمَّنت اتّهامات لحَركة "حماس" بالوُقوف خَلف التّفجير الذي استهدف مَوكِب الدكتور رامي الحمد الله، رئيس الوزراء، في مَدخَل قِطاع غزّة، حالةً من الإحباط النَّفسي التي يَعيشها، وربّما استفحال حالته المَرضيّة أيضًا.

لم يَكُن الرئيس عباس في حاجَةٍ إلى وَصف السفير الأمريكي ديفيد فريدمان بأنّه "ابن كلب" بعد تصريحه الاستفزازي الذي قال أن المُستَوطنين اليهود يبنون المُستَوطنات في أرضِهم، فمِثل هذه التوصيفات لا تَليق بِه ومَركزِه، وهو الرَّجل المَعروف بِهُدوئِه واتّزانِه، وكان يُمكِن أن يَرُد بِطُرقٍ عمليّةٍ أُخرى أكثر فاعِليّة وإيلامًا للسّفير وحُكومَتِه ومُستوطِنيه.

وحتى إذا أراد الرئيس عباس أن يُعبِّر عن غَضبِه تُجاه هذه الاستفزازات التي فاقت كل المَعايير السياسيّة والأخلاقيّة بِصُدورها عن سَفير دولةٍ عُظمى فمِن المُفترَض أن يكون دِبلوماسيًّا ويَختار كلماته بِعِناية فائِقة، فقد كان عليه في الوَقت نفسه أن لا يُصعِّد اتّهاماتِه ضِد حركة "حماس"، ويَغمِز من قناة مِصر، ويَستعدي حركة "الجِهاد الإسلامي"، فالوِحدة الوطنيّة، أو الحَد الأدنى مِنها، باتَ مَطلوبًا في ظِل التغوّلَين الأمريكي والإسرائيلي ضِد الشَّعب الفِلسطيني وحُقوقِه المَشروعة.

***

كُنّا نتمنّى لو أنّ الرئيس عباس حافَظ على هُدوئِه وضَبط أعصابه، وكَظم غَيظه، ورَد على هذا السَّفير ووقاحَتِه واستفزازاتِه بإلغاء التَّنسيق الأمني فِعليًّا، وإلقاء خِطاب جماهيري يُطالِب فيه الشَّعب الفِلسطيني، أو وحركة فتح التي يتزعّمها على الأقل، بإشعال فَتيل الانتفاضة.

وصف السفير الأمريكي "المُستوطِن" بأنّه "ابن كلب"، لن يُوقِف الاستيطان، ولن يُغيّر مَوقِف إدارته الأمريكيّة من الاعتراف بالقُدس المُحتلّة عاصِمةً لدولة الاحتلال الإسرائيلي، بل يُعطِي نتائج عكسيّة تمامًا، أبرزها ظُهور القِيادة الفِلسطينيّة بمَظهر القِيادة "المُنفعِلة" وغير الحَضاريّة، وهذا ما حَصل فِعلاً بالنَّظر إلى

رُدود الفِعل الإسرائيليّة والأمريكيّة على تَصريح الرئيس الفِلسطيني الخارِج عن المَألوف، فقد أصبح الشَّعب الفِلسطيني وقِيادته المُتّهمين بالكَراهية، أما المُستوطِنون اليَهود فهُم حملان وديعة، وحضاريّة مُنضبِطَة في الوَقت نَفسِه.

الرئيس عباس باتَ مِثل النِّمر الجَريح يَخبُط في جميع الاتّجاهات، ولكنّنا لم نَتوقّع مُطلقًا أن يَصِل بِه الأمر إلى "الخُروج عن النَّص" السِّياسي والدِّبلوماسي، بهذه الطَّريقة، خاصَّةً أنّه قَبل أُسبوعَين فقط استخدم تَعبيرًا ربّما ليس على هذهِ الدَّرجة من الخُطورة عندما تَمنّى "خراب بيت" دونالد ترامب في خِطابٍ عَلنيٍّ آخر، ولا نَعلم على من سَيُوجِّه الشَّتائِم نفسها في الخِطاب أو التَّصريح المُقبِل.

هُناك "سِر ما" لا نَعرِفه، ويَتعلّق بالحالة الصحيّة والنفسيّة للرئيس عباس، ولا نَستبعِد أن يكون المَرض يَكمُن خلف انفعالاتِه هذه، فقد أجرى فُحوصات في مستشفى كيلرمونت الأمريكي المُتخصِّص في الأمراض المُستَعصية أثناء زيارته الأخيرة لأمريكا، وبَعدها صارح أعضاء المجلس الثَّوري لحركة فتح أثناء اجتماعه بِهم بعد عَودَتِه قبل أُسبوعين بأنّه قد يَكون هذا اللِّقاء الأخير معهم، دون أن يُحدِّد، أو يُعطِي مَعلوماتٍ عمّا يَكمُن خَلف هذهِ الخُطوة الوداعيِّة غَير المَسبوقة.

نحن لا نُريد أن نتحدّث عن تأثير اتّهامات الرئيس عباس لحركة "حماس" بالوُقوف خلف تفجير غَزّة على المُصالحة الفِلسطينيّة، لأنّه لا تُوجَد مُصالحة في الأساس حتى تَنهار، ولكنّنا نَربَأ بالرئيس الفِلسطيني أن يتّخذ من مُحاولة الاغتيال المَزعومة والمُريبة هذهِ لتَشديد العُقوبات على مِليونيّ من أبنائِه في القِطاع، ووقف كُل صُور الدَّعم لهم، خاصَّةً أن أوضاعهم المَعيشيّة ليست على ما يُرام، فإذا كان لا يُريد أن يموت خائِنًا مُتنازِلاً عن الثَّوابِت الفِلسطينيّة، مِثلما قال في خِطابه أمام المجلس الثوري، فإنّنا لا نريده أيضًا أن يموت وهو مُتسبِّب في تَجويع أبناء القِطاع، وهو يعلم أن أكثر من ثلاثة أرباعهم لا يتناولون إلا وجبة واحِدة في اليوم، ويشربون المِياه المُلوّثة، ولا تَصِلهُم الكهرباء إلا لمُدَّة ساعَتين أو ثلاثة في اليَوْم، ولا يَجِدون الدَّواء لعِلاجِ مَرضاهُم.

***

نحن مع الرئيس عباس في غَضَبِه على السفير الأمريكي ورئيسه في واشنطن، ولكنّنا لسنا مع الرَّد بالشَّتائِم، وإنِما بالإجراءات العَمليّة، وهَدم المَعبد على رُؤوس الجَميع، فلم تَعُد هُناك عمليّة سَلام، ولا حَل

الدَّولتين، ولا حَل الدَّولة الواحِدة، ولا كرامة للشَّعب الفِلسطيني، فماذا يَنتظِر الرئيس عباس والمَجموعة المُحيطة بِه؟

لا نُريد أن تَنطبِق على الرئيس عباس المَقولة الأعرابيّة الشَّهيرة: "أشبعناهم شَتْمًا وفازوا بالإبِل"، ولا بُد أنّه يَعرِفها جيّدًا، وهو المُدرِّس السَّابِق للُّغَةِ العَربيّة وآدابِها.

في منهج تقدير الموقف

منير شفيق عربي21 21\3\2018

ثمة منهجان رئيسيان مختلفان، انطلاقا ونتائج، بالنسبة إلى قراءة الوضع الفلسطيني الراهن.

المنهج الأول، الأكثر شيوعا، ينطلق من قراءة الوضع الخاص في الجانب الفلسطيني ذاتيا، ثم خارجيا من جهة الحلفاء والمناصرين والداعمين. ويتبنى هذا المنهج من يمكن وصفهم بأعداء الشعب الفلسطيني، سواء أكانوا العدو الصهيوني أم مؤيدوه. ولكن هنالك من يتبناه ممن كانوا من مناصرية، وهم إما انقلبوا ضده أو انشغلوا عنه وتركوه لمصيره.

كل حرب نفسية يشنها عدو ضد خصومه تنطلق بإبراز نقاط ضعفه وسلبياته، وتزيد في إبراز قوة عدوه وإخفاء نقاط ضعفه وسلبياته. ومن هنا، فإن المنهج الأول في القراءة هو المتبنى من جانب العدو ومؤيديه لإقناع الشعب بأنه ضعيف ولا جدوى من المقاومة.

أما تبني هذا المنهج من قِبَل من انشغلوا عن الشعب الفلسطيني وتركوه لمصيره، فمن شأنه أن يساعدهم على تسويغ ما أحدثوه من انقلاب في الموقف، كما تسويغ ما حدث من انشغال عنه وعن القضية، وصولا إلى إدارة الظهر.

ثم هنالك طرف يأخذ بهذا المنهج الأول بالرغم من وقوفه في خندق الشعب الفلسطيني، والقضية الفلسطينية، وذلك بسبب ما يحسه من غضب إزاء ضعف الوضع الفلسطيني وسلبياته. وقد ظن أو اعتقد أن التركيز على الذات هو الطريق لمعالجة الضعف والسلبيات، بل هو، في نظره، الأسلوب الثوري وصولا إلى استمراء تبني شعار "يا وحدنا".

المنهج الثاني، ويفترض به أن يكون منهج القوى الناهضة المقاومة الساعية للتغيير، ومواجهة التحديات بشجاعة وخط سياسي وفكري صحيح. هذا المنهج يبدأ بقراءة حال العدو المسيطر، والبحث عما يعتريه وحلفاءه من ضعف وسلبيات وشقوق يمكن اختراقها أو الإفادة منها. ومن ثم لا يضع في أولوية تقديره للموقف (قراءة الوضع بكل جوانبه)، التركيز على ضعف جبهة الشعب الفلسطيني وسلبياتها، حتى لو كانت صارخة، سواء من ناحية الذاتي الفلسطيني، أم من ناحية من يُفترض بهم حلفاء له. وهنا في هذا الصدد يمكن التعلم من الآية الكريمة: "إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لاَ يَرْجُونَ" {سورة النساء، الآية 104}.

صحيح أن لهذا المنهج غاية تتمثل بتقديم تقدير للموقف يسمح بالصمود وإمكان الصمود حتى حين تكون الأوضاع في أسوأ الحال، ويسمح بالانتقال إلى الهجوم الجزئي أو الأكبر فالأكبر إذا كانت الأوضاع (موازين القوى) في حالة ما بين بين، أو في الأدق في حالة شبه توازن استراتيجي، أو ما هو قريب منه.

إن هذا المنهج ضروري في الحالات الثلاث: (1) أي في الحالة التي يشن فيها العدو الهجوم العام، أو يكون الوضع (2) في حالة من شبه التوازن الاستراتيجي، أو (3) في حالة هي أقرب من الحالة الثانية سلبا أو إيجابا. وهي الحالات التي يفرق بينها بلغة الاستراتيجية بالنسبة إلى الشعب أو قوى التغيير (1) حالة الدفاع الاستراتيجي والهجوم التكتيكي (2) حالة شبه التوازن الاستراتيجي (كل طرف بحاجة إلى هدنة استعدادا للهجوم العام) (3) حالة الهجوم الاستراتيجي العام.

أما تبني المنهج الأول في الحالات الثلاث فمدمر في حالة الصمود والدفاع، ومقعد في حالة الهجوم وفي أثناء الفرص السانحة كما في حالات بين بين، أو شبه التوازن، أو الانتقال إلى الهجوم العام.

طبعا، أن يكون للمنهج الثاني غاية، أو يكون ضرورة، لا يعني أن يُبنى على التفاؤل السطحي أو تقديم صورة وهمية مُفتعلة، بقصد التشجيع، وتجنب ما يحمله المنهج الأول من خلل وسلبيات، علما أن هذه الصفات روح التفاؤل وإبراز نقاط ضعف العدو ليست بالصفات الحميدة بحد ذاتها فحسب، وإنما أيضا، ألا تعتبر هي السبب الأول والأخير وراء تبني المنهج الثاني، وذلك لأن المطلوب أن يقوم المنهج الثاني على الحقائق وعلى الموضوعية ويثبت أن تقديره للموقف كان صحيحا. وهذا أمر ممكن بل ومتوفر دائما؛ لأن ما من قوة مهما بلغت قدرتها، أو سلطتها، أو تحكمها، إلاّ وتعتريها نقاط ضعف وسلبيات. إذ ما من كمال هنا، بل هي سنة جارية تنطبق على كل حالات الصراع عموما، وهي في الحالة الفلسطينية كانت قائمة دائما، وهي الآن أشد ما تكون وضوحا وبروزا. كيف الآن، بصورة خاصة؟

ولتكن البداية بقراءة وضع كل من أمريكا وأوروبا وسيطرتهما على العالم، وذلك لأنهما كانتا العامل الأهم والأكثر حسما في تبني المشروع الصهيوني، وتمكينه من تحقيق هجرة يهودية إلى فلسطين وحمايتها، وتأمين قرار دولي (قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947) لإقامة الكيان ودولته وجيشه، وتهجير ثلثي الشعب الفلسطيني والسيطرة على 78 في المئة من أرض فلسطين، ثم السيطرة الكاملة عليها، وما تمتع به من دعم عسكري ومالي وسياسي، وفي المقابل ما أمن له، من تجزئة عربية، وضعف عربي، لكي يصل إلى ما وصل إليه من قوة وقدرة.

أصبح من المسلم به أن سيطرة كل من أمريكا وأوروبا على العالم قد تزعزعت، وأصبحت أضعف كثيرا مما كانت عليه في السابق، مما يسمح بالقول إن الكيان الصهيوني أصبح أضعف كثيرا عما كان عليه في السابق بسبب ضعف أوروبا وأمريكا، وما يجره ذلك الآن من فوضى عالمية، وما يفسحه من فرص لاختراق معادلات المراحل السابقة التي مكنت للكيان الصهيوني.

أما على مستوى الكيان الصهيوني، فيكفي أن يُلاحَظ هزيمة جيشه في أربع حروب (2006 في لبنان و2009/2008 و2012 و2014 في قطاع غزة)، واضطراره على الانسحاب، بلا قيد أو شرط، من جنوبي لبنان عام 2000، كما من قطاع غزة عام 2005. وقد توازى مع هذه الهزائم تراجع سياسي في مستوى القيادات، وانجراف وراء مجتمع الاستهلاك، وتعمق للتناقضات الداخلية على مستوى الكيان.

الأمر الذي يسمح بالقول إن الكيان الصهيوني ككل أصبح أضعف عسكريا وسياسيا واجتماعيا و"أخلاقيا"، مما كان عليه في أية مرحلة سابقة، وكذلك حاله على مستوى الحماية الدولية المباشرة التي كان يتمتع بها منذ 1917 حتى نهاية القرن العشرين.

البعض يحاول أن ينفي ما تقدم استنادا إلى ما أصبحت تتمتع به حكومة نتنياهو من هرولة بعض الدول العربية للتطبيع معها، أو السعي حتى للتحالف وإياها ضد إيران. ولكن هذه الهرولة تجيء في موازين قوى تتسم بضعف الدولة القطرية العربية، ولا سيما دول الهرولة. وهذا الضعف يجعلها أضعف في كبت ثورات ومقاومات الشعب الفلسطيني، كما كان يحدث في المراحل السابقة في القرن العشرين. فهذا الضعف سيف ذو حدين؛ أحدهما في مصلحة الكيان، وثانيهما في مصلحة من يناهضون الكيان ويقاتلونه، فلذلك يصعب الاستناد إلى هذا البعد (الهرولة) في مصلحة المنهج الأول الذي يبالغ في قوة العدو وفي ضعف الشعب الفلسطيني.

فعلى سبيل المثال، عندما اندلعت انتفاضة القدس الشعبية الواسعة ضد وضع الأجهزة الإلكترونية على أبواب المسجد الأقصى، وجدت حكومة نتنياهو نفسها معزولة وضعيفة، واضطرت إلى التراجع بعد 12 يوما من العناد والمكابرة. ولم تنفعها دول الهرولة التي أصبحت أضعف أمام شعوبها وأمام الأمة، بل راحت تضغط على حكومة نتنياهو "الصديقة" لإنهاء الأزمة.

إن معركة المواجهة التي خاضتها الانتفاضة المقدسية خلال معركة الأجهزة الالكترونية على أبواب الأقصى، تعطي دليلا أوليا على ميزان القوى الجديد، وتؤكد صحة المنهج الثاني الذي ينطلق من قراءة

وضع العدو، وما يعانيه من ضعف وأزمات، كما من وضع القوى الداعمة له وما أصابها من تراجع وضعف على المستويين الدولي والعربي.

صحيح أن من الممكن لمعترض هنا القول إن ما حدث في معركة الأقصى حالة خاصة، ولا يجوز تعميمها، أو توقع تعميمها، في قراءة موازين القوى، وتقدير الموقف، وصحيح أن من الممكن له أن يحتج ببعض جوانب الوضع الفلسطيني والعربي، مستندا إلى المنهج الأول في تقدير الموقف ليقلل من أهمية، أو جدية ما يقود إليه المنهج الثاني من استنتاجات ونتائج، لكن لا بد من أن تكون الكلمة الفصل للمستقبل القريب أو المتوسط في الحكم على أي المنهجين هو الأصح والأدق.

ولكن يجب أن يُلاحَظ هنا قبل انتظار امتحان المستقبل أن المنهج الأول يقود إلى التقاعس واليأس وعدم خوض النضال بالشجاعة واليقين المطلوبين، كما أن المنهج الثاني يقود إلى البحث عن الاستراتيجية الأفضل لخوض مواجهة تحمل فرصا لانتصارات جزئية، وإن لم تصل إلى الانتصار العظيم ضمن معادلة موازين القوى الراهنة.

خليل الحيّة: الانفجار بغزة قادم... وسنوجهه نحو إسرائيل (مقابلة)

عضو المكتب السياسي لحركة حماس تناول عدة ملفات هامة في مقابلة مع الأناضول

غزة/محمد ماجد، نور أبو عيشة/ الأناضول 21\3\2018

قال خليل الحيّة، عضو المكتب السياسي، لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، إن استمرار الحصار على قطاع غزة، سيتسبب في حدوث "انفجار"، في وجه إسرائيل.

وقال الحيّة في حوار مع وكالة الأناضول:" هناك انفجار متوقع من الشعب الفلسطيني، لا نتوقع أين ينفجر؟ ومتى؟ وكيف طبيعة الانفجار؟".

وأكمل مستدركا:" لكن إذا حدث... سنوجهه إلى وجه الاحتلال (الإسرائيلي)".

وأضاف:" الاحتلال والمجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية يتحملون كل المسؤولية عن حالة التوتر والأزمات في غزة وعليهم أن ينهوا الحصار فورا".

وحول الاجتماع الذي عقد في واشنطن بعنوان "الأزمة الإنسانية في غزة" الأسبوع الماضي، قال الحية:" أمريكا تحاول خدمة إسرائيل بتأخير انفجار قطاع غزة ".

وأضاف:" واشنطن تريد أن تستفيد من المنصة الدولية لتقديم مطالب الاحتلال دون أي أثمان فهي تتحدث عما هو موجود لدى (الجناح المسلح لحماس، كتائب) القسام من جنود إسرائيليين، لكنها تغمض أعينها عن آلاف الأسرى الفلسطينيون في سجون إسرائيل".

وتابع:" الإدارة الأمريكية لا تنظر بعيون منصفة لحاجات الاحتلال والشعب الفلسطيني، لكنها لا ترى إلا الاحتلال بالتالي تحاول خدمته بكل قوة".

وعقدت واشنطن، الثلاثاء (13 مارس/آذار الجاري)، اجتماعا بعنوان" الأزمات الإنسانية في غزة" بحث "سبل الحل من أجل تدخل سريع في الوضع الإنساني والاقتصادي الذي يزداد سوءا في غزة، بمشاركة ممثلين عن 20 دولة بينها إسرائيل ودول عربية".

وشارك في الاجتماع ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والبحرين وكندا ومصر وفرنسا وألمانيا وأيرلندا، وإسرائيل وإيطاليا واليابان والأردن والسعودية وهولندا والنرويج وعمان وقطر والسويد وسويسرا والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، وقاطعته السلطة الفلسطينية.

ولفت القيادي في حماس، إلى أن حركته ترحب بكل جهة تخفف من معاناة الشعب الفلسطيني، "دون دفع أثمان سياسية."

**المصالحة الفلسطينية

وبشأن ملف المصالحة الفلسطينية، رأى الحية، أنها تحتاج إلى "قرار سياسي من الرئيس محمود عباس، واحتضان من أركان السلطة وحركة فتح".

وأضاف:" نرحب بأي لقاء مع حركة فتح لنقيّم مسار المصالحة ولنحاول وضع حلول لبعض الإشكاليات ".

وأقر الحيّة، أن المصالحة متعثرة، بسبب مسألة "تمكين الحكومة" في قطاع غزة.

وقال:" نتمنى من الحكومة أن يكتبوا بالورقة والقلم، ماذا يريدون من التمكين ببنود واضحة".

وأضاف مخاطبا حركة فتح:" تعالوا نطبق كل ما تم الاتفاق عليه بكل بنوده لا نريد القفز عن أي بند".

وتعثّر تطبيق اتفاق المصالحة الذي وقعته حركتا فتح وحماس، في ديسمبر/كانون الأول الماضي، بسبب نشوب خلافات حول عدة قضايا منها "تمكين الحكومة"، وملف موظفي الحكومة الذين عينته حماس خلال حكمها للقطاع.

كما تعرضت المصالحة الفلسطينية، لانتكاسة جديدة، عقب خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي ألقاه مساء الإثنين، وهاجم خلاله حركة حماس وقادتها، بشكل غير مسبوق.

واتهم "عباس"، "حماس" بتنفيذ محاولة اغتيال رئيس الوزراء رامي الحمد الله، في غزة، وأشار إلى أنه قرر اتخاذ "القرارات القانونية والمالية والشرعية كافة بحق قطاع غزة، على خلفية محاولة الاغتيال"، دون مزيدٍ من التفاصيل حول هذه القرارات.

والثلاثاء (13 مارس/آذار)، تعرض موكب رئيس الوزراء رامي الحمد الله، والوفد المرافق له، لتفجير عقب وصولهم لقطاع غزة.

وردت حركة حماس على خطاب عباس، بالقول:" ندين بشدة ما ورد من تصريحات غير مسؤولة لرئيس السلطة محمود عباس الذي يعمد ومنذ فترة إلى محاولة تركيع أهلنا في غزة وضرب مقومات صموده في لحظة تاريخية صعبة وخطيرة".

وأضافت:" هذه التصريحات تخلق مناخات تساهم في دعم مشروع (الرئيس الأمريكي دونالد) ترامب التصفوي لقضيتنا الوطنية".

**استهدف موكب الحمد الله

وحول عملية تفجير موكب رئيس الحكومة رامي الحمد الله، في قطاع غزة، قال:" نُعبّر عن إدانتنا للحدث، وبلا شك هو إساءة للشعب الفلسطيني وحماس في الوقت الذي نسعى له لإعلاء الوحدة الوطنية يأتي الحادث لخلط الأوراق".

وأضاف:" الأجهزة الأمنية تقوم بالتحقيق ومتابعة مجريات الاحداث وننتظر نتائج الحدث، ولكن على ما يبدو شركات الاتصالات في القطاع لا تبدي تعاونا مع الأجهزة الأمنية".

وبيّن الحية أن "المستفيد الأول من الحدث هو الاحتلال وخصوم وأعداء الشعب الفلسطيني سواء من الداخل الخارج ".

وأكمل:" الذي يريد أن يثبت أن قطاع غزة غير آمن، هو المستفيد بالدرجة الاولى، ويريد أن يُضعف من القبضة الأمنية في غزة"

ولفت إلى أن "المتضرر الأول من التفجير هو "حركة حماس والشعب الفلسطيني والمصالحة التي نسعى لتحقيقها وخاصة في شقها الأمني".

وحول تحميل المسؤولية لحركة "حماس"، من قبل السلطة وحركة فتح، بعد الحدث فورا، قال:" تُثار أسئلة كثيرة وتخوفات عديدة حول الحدث وتثار شكوك (لم يوضحها)".

وحمّلت الرئاسة الفلسطينية وحركة (فتح)، حركة (حماس) المسؤولية عن الهجوم، الذي أدانته الأخيرة، واستنكرت في الوقت نفسه تحميلها المسؤولية عنه.

**صفقة القرن

ورأى الحية، أن خطة التسوية الأمريكية، المعروفة باسم "صفقة القرن" تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وإعادة تركيب المنطقة بتحالفات جديدة تكون إسرائيل جزء منها.

ونفى الحية، أن تكون حركته قد تلقت معلومات من أي جهة عربية، حول مضمون هذه الصفقة.

وأضاف:" هناك اندفاع كبير من الإدارة الأمريكية لتغيير وجه المنطقة بتحالفات جديدة تكون إسرائيل جُزء منها، وهناك تغيير في منظومة الأعداء والأصدقاء في المنطقة".

ولفت إلى أن الصفقة "تهدف لضرب القضية الفلسطينية في أصولها، وهي الأرض، والإنسان والمقدسات، وقضية اللاجئين الفلسطينيين".

ويطلق مصطلح "صفقة القرن" على خطة تعمل الإدارة الأمريكية على صياغتها لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وتوقفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أبريل/نيسان 2014، جراء رفض تل أبيب وقف الاستيطان، والإفراج عن معتقلين قدامى، وتنصلها من خيار حل الدولتين، المستند على أساس إقامة دولة فلسطينية على حدود ما قبل حرب 1967، وعاصمتها القدس الشرقية (تحتلها إسرائيل منذ 1967).

وكان مسؤولون فلسطينيون قد ذكروا أن "صفقة القرن"، الأمريكية تعتمد على إزاحة ملفي القدس واللاجئين عن طاولة المفاوضات، وإقامة كيان فلسطيني في قطاع غزة، وحكم ذاتي فلسطيني موسع في الضفة الغربية، مع ضم المستوطنات لإسرائيل.

**المجلس الوطني الفلسطيني

وحذّر الحية، الرئيس عباس، من عقد جلسة المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان منظمة التحرير الفلسطينية) بتركيبته القديمة، لأن ذلك "سيحمل رسائل خطيرة للقضية الفلسطينية فبدل من أن نتوحد نقوم بعمل انقسام جديد".

وقال:" انعقاد المجلس بالطريقة القديمة، قفز على كل الاتفاقيات وبمعنى إطلاق رصاصة الرحمة على كل مشروع المصالحة الفلسطينية".

وسينعقد المجلس الوطني في 30 إبريل/نيسان المقبل، بغرض انتخاب أعضاء لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير، وسط معارضة حركات حماس والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وأضاف الحية:" موضوع منظمة التحرير تم الاتفاق عليه في مارس/آذار 2005، حيث تم الاتفاق على تفعيل المنظمة، فعندما يضرب بعرض الحائط هذا الملف، ولا يستجيب له، يعني أنه لا يريد أن يلتزم بالاتفاقيات ولا الشراكة وهذا هو المقلق علينا".

وكانت الفصائل الفلسطينية توصلت لاتفاق في القاهرة عام 2005، ينص على تشكيل إطار قيادي مؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية، كخطوة أولى في مسار إصلاح المنظمة، وضم حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمنظمة.

ويضم الإطار القيادي المؤقت قادة الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركتا حماس والجهاد الإسلامي.

وأضاف:" نتمنى من حركة فتح أن تعيد النظر و تلتزم بما تم التوقيع عليه بمخرجات اتفاق اجتماعات بيروت عام 2017 ".

وكانت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني، التي تضم الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركة "حماس"، قد اتفقت عقب اجتماعاتها ببيروت، في يناير/ كانون الثاني 2017، على تنفيذ اتفاقيات وتفاهمات المصالحة الفلسطينية السابقة.

وشددت اللجنة آنَذاك، على ضرورة عقد المجلس الوطني الفلسطيني، بحيث يضم كافة الفصائل الفلسطينية، من خلال الانتخابات أو التوافق إن تعثر إجراء انتخابات.

واستدرك بالقول:" المطلوب اليوم نذهب لتشكيل مجلس وطني جديد يضم الكل الفلسطيني لنحمي القضية فمقدرتنا أن نتوافق على ذلك بشكل سريع".

**تبادل الأسرى

وفي ملف الإسرائيليين الأسرى لدى حركته، قال الحية:" لا توجد أي خطوات حقيقية في ملف التبادل، الاحتلال يراوح مكانه ويديره إعلاميا ويحاول أن يخفف من عائلات الجنود بالكذب وتزييف الحقائق".

وأضاف:" الاحتلال يعلم ما هو مطلوب لنجاح أي جهد، وفتح للملف، فعليه أن يلتزم باستحقاقات الصفقة الأخيرة حتى تمهد للدخول لصفقة جديدة بشكل عملي وحقيقي".

وفي أبريل / نيسان 2016، كشفت كتائب القسام، الجناح المسلح لـ "حماس"، عن وجود "أربعة جنود إسرائيليين أسرى لديها"، فيما تشترط الكتائب الإفراج عن معتقلي صفقة تبادل الأسرى السابقة الذين أعادت إسرائيل اعتقالهم، للحديث عن الجنود الأسرى لديها.

**العلاقة مع طهران

وحول علاقات حركة حماس، بإيران، قال الحية:" علاقتنا مع إيران استقرت وعادت الى سابق عهدها قبل الأزمة السورية".

وأضاف:" علاقاتنا مع طهران قائمة على قاعدة حماية القضية الفلسطينية ودعم مشروع المقاومة وتثبيت الشعب الفلسطيني في وجه مخططات إسرائيل".

وأردف:" نحن راضون على ذلك، والعلاقة ليس للوقوف في وجه جهة أخرى أو دولة فنعمل مع الجميع لخدمة القضية الفلسطينية".

وأوضح أن حركته "تسعى لتطوير علاقاتها السياسية مع "كل مكونات الأمة العربية والإسلامية ومكونات المجتمع الإنساني فنحن أصحاب قضية عادلة ونريد الدعم لقضيتنا".

وعلى مدار سنوات، أقامت "حماس" علاقات قوية ومتينة مع إيران لكن اندلاع الثورة السورية في مارس/ آذار 2011، ورفض "حماس" تأييد نظام بشار الأسد، وتّر العلاقات بينهما.

بحر: عباس مُغتَصِب للسلطة وإجراءاته الإجرامية لعزل غزة وإفشال المصالحة

السلطة تريد السيطرة على سلاح المقاومة وهذا مستحيل

غزة – نبيل سنونو فلسطين أون لاين 2018\3\21

شدد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، على أن رئيس السلطة محمود عباس "مغتصب للسلطة وفاقد للأهلية القانونية"، متهما إياه بأنه جزء أصيل من محاولات طمس القضية الفلسطينية عبر "إجراءات فاشية إجرامية"، كما اتهمه بإفشال المصالحة الوطنية، والعمل على عزل غزة، وتحويل الأنظار عن مسيرة العودة المرتقبة.

وأوضح بحر، في حوار مع صحيفة "فلسطين"، أمس، أن السلطة تريد السيطرة على سلاح المقاومة في قطاع غزة لكن "هذا مستحيل"، واصفا حادثة استهداف موكب رئيس الحكومة رامي الحمد الله في غزة بأنها "مسرحية".

ورفض قرار عباس –رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير– عقد المجلس الوطني دون توافق في 30 من الشهر المقبل، لكونه "غير شرعي"، كاشفا عن جلسة "للتشريعي" الإثنين المقبل، لمناقشة ما يعرف بـ"صفقة القرن" التي تعدها الإدارة الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية.

وقال بحر، إن عباس منتهي الولاية منذ 2009، وفاقد للأهلية القانونية والدستورية، "ولذلك هو يعتبر مغتصب للسلطة ولكل السيادات وهو غير قانوني وغير دستوري".

يأتي ذلك بعدما أعلن عباس أول من أمس، عزمه اتخاذ ما أسماها "إجراءات وطنية ومالية وقانونية"، عقب اتهامه حركة المقاومة الإسلامية حماس باستهداف موكب الحمد الله، لكن الحركة اعتبرت في بيان، إصدار عباس الأحكام المسبقة واتهامه المباشر لها في حين مازالت الأجهزة الأمنية في غزة تواصل تحقيقاتها دون تعاون من حكومته حرفًا لمسار العدالة وسير التحقيقات.

وأكد بحر أن التحقيقات التي تجريها الجهات المختصة في قطاع غزة ستبين النتائج، لكن عباس يريد التسريع في عزل غزة، وهذا سيزيد الانقسام، ومقدمة "لإجراءات فاشية إجرامية" لإفشال المصالحة، وتحويل الأنظار عن مسيرة العودة التي يعد لها الشعب الفلسطيني والفصائل في 30 من الشهر الجاري لحرف الأنظار عن هذه القضية الوطنية، وعن حق عودة اللاجئين.

وقال بحر إنه يتصور أن لجان التحقيق في استهداف موكب الحمد الله، "توشك أن تنتهي"، مضيفا أن اتهام عباس لحماس قبل أن تنتهي التحقيقات هو "مسرحية".

كما رأى بحر أن ما جرى في حادثة وقوع انفجار أثناء مرور موكب الحمد الله في منطقة بيت حانون شمال قطاع غزة، "مسرحية جديدة"، مضيفا: "يريدون أن يلمِّعوا بعض الناس".

ودعا إلى انتظار نتائج التحقيقات التي تجريها الجهات المختصة في قطاع غزة، بهذا الخصوص.

كما دعا الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة والأراضي المحتلة سنة 1948 إلى أن يتوحد وخاصة في القطاع، وأن يقول الشعب بمؤسساته المدنية والمجتمعية والشعبية كلمته "في هذا الإجراء التعسفي غير المسبوق (الذي أقدم عليه عباس)".

وتساءل بحر عما إذا كان النصاب القانوني سيتوفر في اجتماع المجلس الوطني "المرفوض" المقرر عقده في رام الله دون توافق.

وكانت اللجنة التحضيرية "للوطني" شددت في ختام اجتماعها في بيروت مطلع العام الماضي، على ضرورة عقد المجلس "بحيث يضم الفصائل الفلسطينية كافة"، وفقًا لإعلان القاهرة (2005) واتفاق المصالحة (4 أيار/مايو 2011)، من خلال الانتخاب أو التوافق؛ لكن اللجنة التنفيذية للمنظمة قررت خلال اجتماع برئاسة عباس، عقد "الوطني" دون توافق فلسطيني.

واعتبر بحر أن اجتماع "الوطني" المرتقب "قضاء على المصالحة، ويعمق الانقسام"، مطالبا عباس باتخاذ قرار سياسي لتحقيق هذه المصالحة.

وأكد أنه "واضح جدا أن السلطة لا تريد مصالحة.. المصالحة التي تريدها إقصاء، فهي لا تريد شراكة".

ورأى بحر أن في "رأس أبو مازن (عباس) قرار سياسي يريد أن يمرره"، لافتا إلى أن حركة حماس حلت في سبتمبر/ أيلول الماضي اللجنة الإدارية التي كان المجلس التشريعي صادق عليها في مارس/ آذار 2017 لسد الفراغ الناجم عن عدم قيام حكومة رامي الحمد الله بمسؤولياتها.

وأشار بحر إلى تسلُّم الحكومة معابر القطاع، لكن السلطة لا تريد المصالحة، قائلا: "هم (السلطة) يريدون فقط ضرب الشعب الفلسطيني".

وأوضح أن السلطة تقصد بمصطلح "التمكين" السيطرة على سلاح المقاومة في قطاع غزة، لكن هذا "مستحيل".

وشدد بحر على أن سلاح المقاومة موجود ضد الاحتلال الإسرائيلي، والاعتداء على هذا السلاح مخالف لكل الأعراف والقوانين.

"مؤامرة عالمية"

وبشأن حديث إعلامي عن إمكانية تغيير رئيس المجلس التشريعي، قال بحر: "سمعنا بذلك ونحن نرفض ذلك، رئيس المجلس التشريعي منتخب من الشعب الفلسطيني، ولن نقبل له بديلا".

وأجاب بحر عن سؤال بشأن دور "التشريعي" في مواجهة ما يعرف "بصفقة القرن" التي تعدها الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب لتسوية القضية الفلسطينية، بقوله إن أي قضية سياسية المفترض أن تمر عبر المجلس، وأي قرار من هذا النوع يفترض أن يلتئم "التشريعي" وتحضر كل الكتل والقوائم البرلمانية لتأخذ دورها، لكنه أعرب عن أسفه لكون الأخير "معطلا" في الضفة الغربية، "لكن نحن هنا قمنا بواجبنا في عقد جلسات عدة ضد قرار ترامب".

ووصف صفقة ترامب بأنها مؤامرة عالمية على القضية الفلسطينية، معلنا عن جلسة خاصة الإثنين القادم بهذا الشأن، ستقدم خلالها اللجنة السياسية تقريرها، كما أكد بحر سعيه إلى حضور الجميع لهذه الجلسة.

وذكّر بأن رئيس "التشريعي" المنتخب عزيز الدويك، ممنوع حتى اللحظة من دخول مكتبه في المجلس برام الله.

وحذر النائب الأول لرئيس "التشريعي" من أن جوهر "صفقة القرن" هو إنهاء القضية الفلسطينية، بإعلان ترامب وإصراره على اعتبار القدس المحتلة "عاصمة" مزعومة لكيان الاحتلال الإسرائيلي.

وتعتزم واشنطن نقل سفارتها إلى القدس المحتلة الشهر المقبل.

ورأى بحر أن ترامب لم يتجرأ على إعلان "صفقته" إلا بعد أخذ الضوء الأخضر من بعض الدول العربية، مبينا أن الأخطر في الموضوع هو أنه يرافقها التطبيع "لتكون هذه الدولة المسخ (إسرائيل) جزءا من الأمة العربية والإسلامية".

وتعهد بحر بأن "صفقة القرن" لن تمر، بإرادة الشعب الفلسطيني، وعدالة القضية الفلسطينية، واصفا ترامب "بالرئيس المأفون".

وحذر من أن خطوة ترامب سيشجع دولا أخرى على نقل سفاراتها إلى القدس المحتلة، مضيفا أن الشعب الفلسطيني لا يملك قدرة عسكرية وتكنولوجية مقارنة بالولايات المتحدة وكيان الاحتلال، لكنه يملك الإرادة والتماسك الذي سيفشل هذه المشاريع الأمريكية الإسرائيلية.

بحر رد على سؤال: هل الأداء الرسمي والشعبي الفلسطيني يرقى لمستوى خطورة خطوة ترامب؟ بقوله إنه على المستوى الفصائلي والشعبي "الناس مستعدة لأن تضحي".

لكنه اعتبر أن السلطة لم تفعل شيئا على أرض الواقع، رغم إبدائها معارضة لخطة ترامب.

وأشار إلى أن السلطة لم تقدم حتى اللحظة إحالة لملفات جرائم الاحتلال للمحكمة الجنائية الدولية.

ونبَّه بحر إلى تقليص واشنطن مساهمتها في ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، واصفا ذلك بأنه خطوة خطيرة ترمي إلى شطب قضية اللاجئين الفلسطينيين على المستوى السياسي.

وأكد ضرورة تضافر الجهود فلسطينيا وعربيا وإسلاميا، لأن القضية الفلسطينية جوهرية ليس فقط للفلسطينيين بل للأمة العربية والإسلامية.

وشدد بحر على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وعدم قبول بديل عن فلسطين، قائلا: "لا بديل عن القدس واللد والرملة ويافا وحيفا وعكا"، وكل المدن الفلسطينية المحتلة.

وبخصوص مسيرة العودة باتجاه الحدود بين قطاع غزة وفلسطين المحتلة سنة 1948 في 30 مارس/ آذار الجاري، قال بحر إن العودة حق شرعي ووطني، مضيفا أن مسيرة العودة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

ودعا جميع أبناء الشعب الفلسطيني للمشاركة في المسيرة المرتقبة، واصفا اليوم الذي ستجري فيه بأنه "تاريخي".

وعن سؤال: هل تعتقد أن واشنطن و(إسرائيل) ستنجحان في تصفية "أونروا"؟ أوضح بحر أنهما يملكان المال، لكن الشعب الفلسطيني يملك الإرادة للعودة إلى دياره في فلسطين المحتلة.

وفيما يخص الاجتماع الذي انعقد في البيت الأبيض مؤخرا، بشأن غزة، وصفه بحر بأنه "كله سموم"، مضيفا أن الولايات المتحدة تريد أن تجعل القضية الفلسطينية "إنسانية" تتعلق بالطحين والأكل والشرب، ولا تنظر إليها كقضية سياسية.

وقال بحر إن الشعب الفلسطيني يريد حقوقه وأرضه ومقدساته.

ودحض ادعاءات أمريكية بالحرص على تخفيف معاناة غزة، مشيرا إلى أن لدى واشنطن وكيان الاحتلال مخاوف من أن تنفجر غزة في وجه (تل أبيب).

وعما إذا كانت هناك معلومات عن بنود "صفقة القرن"، قال بحر إنها ترمي إلى تكوين جبهة عربية مستعدة للاعتراف بـ(إسرائيل) والتطبيع معها، وهذا يؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وأشار بحر إلى أن الاستيطان التهم أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية، بتأييد من الولايات المتحدة، لكن ذلك "لن يدوم".

وفيما يتعلق بامتلاك (إسرائيل) أسلحة نووية وتقليدية قد تمكنها من فرض "صفقة القرن"، وصف بحر دولة الاحتلال بأنها "جبانة" ولا تملك الإرادة.

وقال بحر إن كيان الاحتلال الإسرائيلي لم يستطع تحقيق أي هدف من أهدافه خلال الحروب العدوانية الثلاثة الأخيرة على غزة، وصحيح أنه دمر وقتل لكنه لم يقتل إرادة الشعب الفلسطيني، وظلت المقاومة قوية ومتقدمة.

وأضاف أن الاحتلال الإسرائيلي يخشى الشعب الفلسطيني الذي يأخذ بالأسباب، ويلتف حول المقاومة، مبينا أن القوة المادية مهمة لكنها ليست كل شيء.

ونوه إلى أن الاحتلال يجثم على أرض فلسطين بالباطل، وقام بتشريد الفلسطينيين من أرضهم سنة 1948.

ووصف بحر القضية الفلسطينية بأنها الأكثر عدالة في العالم.

حصار غزة

وفيما يتصل بلقاء الحمد الله مسؤولين في سلطات الاحتلال، رغم ادعاء السلطة رفضها للتطبيع العربي مع (إسرائيل)، قال بحر إن السلطة رهنت نفسها باتفاق أوسلو، الذي هو باختصار "حماية الكيان الصهيوني وضرب المقاومة".

وذكّر بحر بأن السلطة لم تنفذ قرارات المجلس المركزي في 2015 والعام الجاري بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، واصفا القائمين على السلطة بأنهم "مقاولون عند الكيان الصهيوني، هكذا وُجدوا وهكذا سيظلون للأسف الشديد".

وقال إن السلطة تحاصر غزة ويتضح ذلك في قضايا الموظفين والكهرباء والدواء، متسائلا: "هل هناك أحد يخنق شعبه؟".

وأضاف: "في أي تاريخ هذا؟ موظف على رأس عمله لأكثر من 10 سنوات لا يتقاضى راتبا وآخر نائم في البيت يأخذ راتبا، في أي قانون وأي شرع وأي دولة أو كيان في العالم؟".

وأوضح بحر أن اتفاق أوسلو "أمني" بشكل بحت، ملمحا إلى دور السلطة في تسليم الشهيد أحمد نصر جرار للاحتلال، كما أشار إلى اعتقال قوات الاحتلال رئيس مجلس طلبة جامعة بيرزيت عمر الكسواني، من وسط الجامعة.

واعتبر بحر دعوة عباس لرعاية دولية للتسوية رغم إقراره بعدم حصول تقدم فيها منذ 1993، غير منطقية، مبينا أن حركة فتح تعلم ذلك، وأن طريق التسوية مسدود ولا قيمة له.

وأرجع تمسك عباس بهذا النهج لارتباطه باتفاق أوسلو مع الاحتلال الإسرائيلي.

وطالب السلطة بالوقوف مع الشعب الفلسطيني والقيام بواجبها وأن تكون مع المقاومة والوحدة.

ورأى أن السلطة تخاف من الولايات المتحدة و(إسرائيل)، ولا تريد خدمة الشعب الفلسطيني، متسائلا: "ما الداعي إلى أن يظلوا (قادة السلطة) مستمرين في اتفاق أوسلو بعد أكثر من 20 سنة؟".

ودعا النائب الأول لرئيس "التشريعي"، السلطة إلى أن تنفض يديها وتترك اتفاق أوسلو وتنضم للشعب الفلسطيني والوحدة.

نافعة: عباس استغل حادثة موكب الحمد الله وأطلق أحكامًا مسبقة

"لا أستبعد أن يكون قرر إغلاق الباب أمام المصالحة الوطنية"

القاهرة / غزة – نبيل سنونو فلسطين أون لاين 2018\3\21

قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، د. حسن نافعة، إن رئيس السلطة محمود عباس استغل حادثة موكب رئيس الحكومة رامي الحمد الله في غزة، وأطلق بالفعل أحكاما مسبقة باتهامه حركة حماس.

وأضاف نافعة لصحيفة "فلسطين"، أمس، أنه لا يستبعد أن يكون عباس قرر إغلاق الباب أمام المصالحة الوطنية.

وأوضح أن إطلاق عباس للأحكام المسبقة يؤكد أنه أراد استغلال هذا الحادث "لقطع الطريق على حماس وإلقاء المسؤولية الكاملة عليها".

ولم يستبعد أن تكون هناك أجنحة داخل حركة "فتح" بعلم عباس أو بدون علمه ترغب في "فرض الاستسلام الكامل" على حماس، وعودة "فتح" لتصدر المشهد الفلسطيني دون مشاركة من أحد، ودون تقديم أي تنازلات.

وقال نافعة إنه "لكي تثبت حماس أن هذا ما حدث بالفعل وأن المتسبب هو عباس شخصيا أو أجنحة معينة داخل حركة فتح فليس أمامها سوى بذل أقصى ما تستطيع من جهد لكشف ملابسات الحادث، وتعرية المتسببين به بالوقائع والأدلة والبراهين بصرف النظر عما إذا كان عباس سيقتنع أم لا، فهي توجه هذا للشعب الفلسطيني ولمصر وللأطراف الخارجية".

وأضاف أنه إذا تمكنت حماس من إثبات أن (إسرائيل) هي المسؤولة، ستكون عرّت أيضًا الموقف الإسرائيلي وربما تآمر أجنحة معينة داخل السلطة أو خارجها مع (إسرائيل) لتمرير ما يعرف "بصفقة القرن" أو شيء من هذا القبيل.

وتابع إن حدوث ذلك، سيؤكد للشعب الفلسطيني أن حماس كانت الطرف الأكثر حرصا على المصالحة الوطنية وأنها الطرف الذي قدم التنازلات الضرورية وقبل عودة السلطة لحكم قطاع غزة، وأنها أزالت كل العراقيل والحجج التي كانت تتعلل بها السلطة لعدم التوصل لمصالحة حقيقية.

وأكد أن نجاح حماس في ذلك سيكون نجاحا لها في قطع الطريق على كل المتآمرين عليها وعلى الحركة الوطنية.

وقال نافعة: "المطلوب أن يكون هناك ليس فقط تحقيق ولكن إصرار على كشف هذه الجريمة لأن الذين ارتكبوها أو تسببوا فيها هم الذين لهم مصلحة حقيقية في نسف المصالحة".

وبيّن أستاذ العلوم السياسية، أنه لا يستبعد أن يكون عباس "هو الراغب الفعلي في عدم إتمام المصالحة وعدم مشاركة حماس (في الحياة السياسية) أو الدخول في انتخابات فلسطينية شاملة وإلى آخره، أو أن يكون وراء الأكمة ما وراءها، أو أن الأمر يتعلق بكيفية اختيار الشخصية التي تخلف عباس ويكون لديه خطة في هذا الصدد".

وأكد نافعة أن من شأن كشف خيوط هذه الحادثة قطع الطريق أمام محاولات عدم التوصل لمصالحة فلسطينية حقيقية.

وأشار إلى أن خطاب عباس يدل على أنه لن يتعاون في التحقيق، قائلا في نفس الوقت: "لكن المسألة لا تتوقف على تعاون عباس ولا تعاون السلطة".

ولفت إلى أن لدى الأجهزة الأمنية في القطاع قدرة على تتبع كيفية وقوع هذا الحادث ومن المتسبب فيه.

وبشأن الموقف المصري، قال نافعة إن الإخلاص للمصالحة الوطنية الفلسطينية يتطلب الضغط على عباس للتعاون لكشف تفاصيل الحادث وتحديد الجهة المسؤولة عنه والتعاون مع حماس للكشف عن ذلك.

وكان عباس أعلن، أول من أمس، عزمه اتخاذ ما أسماها "إجراءات وطنية ومالية وقانونية"، عقب اتهامه حماس باستهداف موكب الحمد الله، لكن الحركة اعتبرت في بيان، إصدار عباس الأحكام المسبقة واتهامه المباشر لها في حين ما زالت الأجهزة الأمنية في غزة تواصل تحقيقاتها دون تعاون من حكومته، حرفًا لمسار العدالة وسير التحقيقات.

صفقة القرن والمصالحة والانتخابات من وجهة نظر الفلسطينيين

رام الله-معا- 2018\3\21

يرفض غالبية الفلسطينيين أي دور أميركي في مفاوضات للتوصل لأي اتفاقات في أطار ما يسمى بـ"عملية السلام" مع إسرائيل، وذلك بحسب استطلاع للرأي، أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (غير حكومي مقره رام الله)، ونشرت نتائجه اليوم الثلاثاء.

وتشير نتائج الاستطلاع، إلى أن غالبية المستطلعة آراؤهم يعتقدون بأن إسرائيل تقف خلف استهداف موكب رئيس الوزراء، رامي الحمد الله، في قطاع غزة، الأسبوع الماضي.

كما أبدى الغالبية عدم تفاؤل بنجاح المصالحة بين حركتي "فتح"، التي تسيطر على منظمة التحرير والسلطة، و"حماس" التي تدير قطاع غزة، منذ عام 2007، مع تحميل الرئيس، محمود عباس، ورئيس الوزراء، مسؤولية تعطيل عمل الحكومة في القطاع.

وأجرى المركز الاستطلاع في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة بين 14 و17 مارس/آذار الجاري.

حل الدولتين

وأظهرت النتائج أن 48% يؤيدون حل الدولتين، فيما يعارضه نحو 50%، ويرى 73% أن فرص قيام دولة مستقلة إلى جانب إسرائيل خلال السنوات الخمس القادمة "ضئيل"، ويقول 57% أن الاستيطان يقلص فرص قيام دولة فلسطينية.

ويقول 35% إن العمل المسلح هو الطريق الأكثر نجاعة لتحقيق قيام دولة فلسطينية، مقابل 31% يرون أن المفاوضات هي الحل، و25% رأوا في المقاومة الشعبية الحل.

العلاقات الفلسطينية الأميركية

وأبدى 65% من المستطلعين معارضتهم عودة الاتصالات بين القيادة الفلسطينية والولايات المتحدة الأميركية، إثر قرار واشنطن اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، مقابل 21% أيدوا عودة الاتصالات، فيما رفض 68% العودة للمفاوضات بطلب أميركي، وشدد 51% على ضرورة رفض "صفقة القرن".

ويعارض 94% ما تسرب من أفكار بشأن جعل بلدة أبو ديس عاصمة لدولة فلسطين، مقابل 4% يؤيدونها.

ورأى 52% أن وقف الدعم الأميركي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا" يهدف لإغلاقها.

الانتخابات الفلسطينية

وطالب 68% من المستطلعين باستقالة الرئيس محمود عباس، مقابل 27% فضلوا بقائه، وعبر 63% عن عدم رضاهم عن أدائه، مقابل 33%.

وقال 52% من المستطلعين إنهم سيصوتون لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، في حال جرت انتخابات رئاسية جديدة اليوم، مقابل 41% للرئيس محمود عباس.

وفي حال جرت الانتخابات دون مشاركة عباس، قال 29% إنهم سينتخبون القيادي الفتحاوي المعتقل، مروان البرغوثي (في حال ترشحه)، مقابل 19% لهنية، و8% للقيادي المفصول من حركة فتح، محمد دحلان، و7% لرئيس الوزراء، رامي الحمد الله، و4% للسياسي المستقل، مصطفى البرغوثي، و3% لخالد مشعل، 2% لرئيس الوزراء السابق، سلام فياض.

وأشار الاستطلاع إلى أن 61% من الفلسطينيين سيشاركون في الانتخابات لو جرت بمشاركة كافة الفصائل، متوقعين أن تحصل حركة حماس على 31% من أصوات الناخبين، وفتح على 36%، وتحصل كافة القوائم الأخرى مجتمعة على 9%.

وقال نحو ربع المستطلعين إنهم لم يقرروا بعد لمن سيصوتون.

وترى أغلبية، R من المستطلعين، أن السلطة أصبحت عبئًا على الشعب الفلسطيني، فيما وصفها A بـ"الإنجاز".

المصالحة الفلسطينية

وعبر 64% من المستطلعين عن عدم تفاؤلهم بنجاح المصالحة، ورأى 45% أن المسؤول عن تعطيل عمل حكومة الوفاق في قطاع غزة هو السلطة والرئيس عباس أو رئيس الحكومة، الحمد الله، في المقابل، حمّل 15% حركة حماس المسؤولية عن ذلك.

ورأى 45% إن الاحتلال الإسرائيلي يقف خلف استهداف موكب الحمد الله في غزة، فيما اتهم 14% حركة حماس، و14% السلطة أو أحد أجهزتها، فيما قال 2% إنها حركة فتح، و1% دحلان، 3% "مجموعات متطرفة".

وقال 74% إن الهدف من التفجير هو إفشال المصالحة، مقابل قالوا إن الهدف كان الاحتجاج على سياسات الحكومة تجاه القطاع.

وتشير النتائج إلى أن حوالي الثلثين يعتقدون أن أجهزة الأمن الفلسطينية تتنصت فعلاً على مكالمات المواطنين والمسؤولين، وتعتقد نسبة تفوق الـ ` أن هذا التنصت يتم بدون أسباب مشروعة أو قانونية، وتعتقد الأغلبية أنه يخدم الاحتلال أولاً وأن القضاء الفلسطيني لا يمتلك القدرة على إيقافه.

لا تكاد نسبة الذين ينظرون لأوضاع الديمقراطية الفلسطينية بإيجاب تصل إلى الربع فيما يعتقد حوالي الثلثين أن الناس في الضفة الغربية وقطاع غزه لا يستطيعون انتقاد السلطة الفلسطينية بدون خوف.

تهبط نسبة التفاؤل بنجاح المصالحة إلى أقل من الثلث ولا تزيد نسبة الرضا عن أداء حكومة الوفاق عن الربع ويضع حوالي نصف الجمهور المسؤولية عن تعطيل عمل حكومة الوفاق على السلطة الفلسطينية وقيادتها فيما تضع نسبة ضئيلة المسؤولية عن ذلك على حركة حماس.

أخيراً، يحافظ توازن القوى الداخلي على المستوى الذي وجدناه قبل ثلاثة أشهر: حيث يطالب أكثر من ثلثي الجمهور باستقالة الرئيس، ويستمر مرشح حماس في التفوق على الرئيس عباس في الانتخابات الرئاسية. لكن حركة فتح تبقى متفوقة على حركة حماس بفارق يبلغ حوالي خمس نقاط مئوية.

الأوضاع الداخلية، وأوضاع الديمقراطية، والتنصت على المكالمات، وخدمة G3:

نسبة من 33% فقط من كافة فلسطينيي الضفة والقطاع تعتقد أن الناس في الضفة الغربية يستطيعون اليوم انتقاد السلطة في الضفة الغربية بدون خوف ونسبة من 63% تعتقد أنهم لا يستطيعون ذلك. عند سؤال الجمهور عن تقييمه لأوضاع الديمقراطية في فلسطين وبعض البلدان الأخرى. قالت نسبة من 23% أن أوضاع الديمقراطية في فلسطين جيدة أو جيدة جداً، وقالت نسبة من 10% فقط أن أوضاع الديمقراطية جيدة أو جيدة جداً في مصر. في المقابل قالت نسبة من 64% أن أوضاع الديمقراطية جيدة أو جيدة جداً في تركيا، وقالت نسبة من 57% أنها جيدة أو جيدة جداً في إسرائيل، وقالت نسبة من 55% أنها جيدة أو جيدة جداً في فرنسا.

نسبة التقييم الإيجابي لأوضاع قطاع غزة تبلغ 5% في هذا الاستطلاع ونسبة التقييم الإيجابي لأوضاع الضفة الغربية تبلغ 20%، وفي في سؤال مفتوح سألنا الجمهور عن رأيه في من هو الطرف المسؤول عن سوء الأوضاع في قطاع غزه قالت النسبة الأكبر (9) أن إسرائيل هي المسؤولة وقالت نسبة من 25% أن المسؤولية تقع على عاتق السلطة الفلسطينية أو الرئيس عباس أو حكومة الوفاق أو حركة فتح فيما قالت نسبة من 18% أن المسؤول عن ذلك هو حماس. تختلف إجابات الضفة الغربية عن إجابات قطاع غزة

بشكل كبير، حيث تقول نسبة من 43% في الضفة الغربية مقابل 30% في قطاع غزة أن إسرائيل هي المسؤولة، وتقول نسبة من 16% في الضفة الغربية مقابل 43% في قطاع غزة أن السلطة والرئيس عباس وحكومة الوفاق وفتح هي المسؤولة. لكن إجابات الطرفين في الضفة والقطاع شبه متطابقة بشأن مسؤولية حماس: 19% في الضفة الغربية و18% في قطاع غزة.

نسبة الإحساس بالأمن والسلامة الشخصية في قطاع غزة تبلغ 54%. نسبة الإحساس بالأمن في الضفة الغربية تبلغ 53%. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الإحساس بالأمن في قطاع غزة 53% وفي الضفة الغربية 45%.

نسبة الرغبة في الهجرة بين سكان قطاع غزه تبلغ 45% وبين سكان الضفة 19%. قبل ثلاثة أشهر بلغت نسبة الرغبة في الهجرة في قطاع غزة 41% وفي الضفة 22%.

سألنا الجمهور عن المحطة التي شاهدها أكثر من غيرها خلال الشهرين الماضيين. تشير النتائج إلى أن نسبة مشاهدة قناة الجزيرة هي الأعلى حيث تبلغ 19%، تتبعها فضائية معاً ، ثم فضائية فلسطين وفلسطين اليوم ثم فضائية الأقصى ثم فضائية العربية والميادين والقدس (5% لكل منها).

نسبة الاعتقاد بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية تبلغ 78%.

الغايات العليا للشعب الفلسطيني والمشاكل الأساسية التي تواجهه:

نسبة من 45% تعتقد أن الغاية العليا الأولى للشعب الفلسطيني ينبغي أن تكون تحقيق انسحاب إسرائيلي لحدود عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشرقية. في المقابل فإن 30% يقولون أن الغاية الأولى يجب أن تكون الحصول على حق العودة للاجئين وعودتهم لقراهم وبلداتهم التي خرجوا منها في عام 1948.كذلك تقول نسبة من 15% أن الغاية الأولى ينبغي أن تكون بناء فرد صالح ومجتمع متدين يلتزم بتعاليم الإسلام كاملة، وتقول نسبة من 10% أن الهدف الأول يجب أن يكون بناء نظام حكم ديمقراطي يحترم حريات وحقوق الإنسان الفلسطيني.

المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني اليوم هي استمرار الاحتلال والاستيطان في نظر 28% من الجمهور، وتقول نسبة من 25% أنها تفشي البطالة والفقر، وتقول نسبة من 22% أنها استمرار حصار قطاع غزة وإغلاق معابره وتقول نسبة من 20% أنها تفشي الفساد في المؤسسات العامة، وتقول نسبة من 4% غياب الوحدة الوطنية.

تم بحمد الله